



# اختطاف النساء السوريات حرب على الكرامة

تقرير اللوبي النسوي السوري  
وحدة الرصد والمتابعة



يتوجّه اللوبي النسوي السوري بخالص الشكر والتقدير إلى الشهادات الشجاعات، والناجيات، والضحايا، وإلى جميع الشهادات والشهود والأهالي، الذين شاركوا/شاركوا في تقديم شهاداتهن/م وأصواتهن/م رغم المخاطر والضغوط، وأسهمن/أسهموا بشكل أساسي في كشف الحقيقة وإيصالها. كما يتقدّم بالشكر إلى مجموعات التوثيق، والناشطات والناشطين، الذين عملوا/عملن في ظروف معقّدة وساهمن/ساهموا في جمع المعلومات وتوثيق الانتهاكات.

ويثمن اللوبي دور منظمات المجتمع المدني التي واصلت، رغم محدودية الموارد والتحديات، تقديم خدمات الرعاية والدعم النفسي والقانوني للضحايا والناجيات وأسرهن.

# الفهرس

- تمهيد 4
- نبذة عن الحالات والتوزع الجغرافي لاختطاف النساء العلويات أو إخفائهن قسرياً 5
- الاختطاف والانتهاكات في السويداء 6
- المنهجية 9
- المحدودية 10
- الإطار التحليلي 11
- تجربة النساء أثناء الاختطاف والاختفاء القسري (في الساحل، حمص، ريف حماه الغربي) 12
- سياق الحالات وأنماطها  
شهادات الناجيات حول الاحتجاز والتنقل  
الانتهاكات الجسدية والنفسية أثناء الاحتجاز  
الإكراه على ممارسة الطقوس الدينية  
الجهات المنفذة
- تجربة النساء أثناء الاختطاف والإخفاء القسري في السويداء 17
- آليات الاختطاف والإخفاء القسري في السويداء  
من هن النساء المستهدفات  
التوزع الجغرافي  
آليات إطلاق سراح النساء المختطفات  
دلالات تغيير المظهر والهوية بعد الإفراج في سياق السويداء  
الآثار الاجتماعية الأولية بعد إطلاق سراح المختطفات  
تحديات التوثيق
- إنفاذ القانون واستجابة السلطات السورية المؤقتة 23
- استجابة السلطات في الساحل وحمص وريف حماه  
تحليل الاستجابة الرسمية وخطاب الإنكار  
استجابة السلطات السورية المؤقتة في السويداء
- الإطار القانوني وفجوات إنفاذ القانون 27
- أوجه القصور في إنفاذ القانون على المستوى الوطني  
ضعف المنظومة القضائية  
الإفلات من العقاب  
دور وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل
- الأثر الممتد نفسياً ومجتمعياً 32
- الأثر على الناجيات والمجتمعات المحلية  
الآثار النفسية والجسدية للاختطاف والتعذيب والعنف الجنسي  
الصمت والوصمة بوصفهما امتداداً للأذى  
شهادات الناجيات  
الأثر على الرجال في البيئة الاجتماعية  
الأثر النفسي على الأطفال  
الخدمات النفسية المختصة  
سبل العيش  
التعليم
- الاستجابات المحلية والدولية 39
- الاستجابة المحلية  
الاستجابة الدولية
- التوصيات والسياسات المقترحة 43
- ضمن إطار أجندة النساء والسلام والأمن  
الإطار القانوني - الاختفاء القسري

# تمهيد

قبل عام 2011، كانت النساء في سوريا يواجهن أشكالاً متجدّرة من التمييز في القانون والممارسة، لا سيما في قوانين الأحوال الشخصية والعقوبات، في ظل استمرار نصوص قانونية تُضعف الحماية من العنف الأسري والجنسي، بما في ذلك ما يُعرف بجرائم «الشرف». وقد أشارت تقارير أممية وحقوقية إلى أن العنف القائم على النوع الاجتماعي كان قائماً منذ عقود، في سياق يتسم بغياب الاستجابة الفعّالة والمساءلة، ما أسس لبيئة هشة لم تواجهها الدولة بإصلاحات جديّة قبل اندلاع النزاع.

ومع بداية الاحتجاجات في آذار/مارس 2011، لعبت النساء دوراً فاعلاً في الحراك المدني، من خلال المشاركة في التظاهرات، وتوثيق الانتهاكات، والانخراط في العمل الإعلامي والمجتمعي. إلا أن تحوّل النزاع إلى نزاع مسلح واسع النطاق أدى إلى إعادة تشكيل موقع النساء ضمن ديناميات العنف، بحيث لم تعد النساء فاعلات مدنيات فحسب، بل أصبحن أيضاً أهدافاً مباشرة لانتهاكات جسيمة.

في سياق النزاع، لم تنشأ أنماط العنف ضد النساء من فراغ، بل تفاقمت ضمن بيئة اتسمت بانهيار مؤسسات الدولة، وضعف سيادة القانون، واتساع نطاق الإفلات من العقاب. وقد وثّقت هيئات أممية استخدام العنف الجنسي<sup>1</sup> وغيره من أشكال الانتهاكات من قبل القوات الحكومية والجهات المرتبطة بها، في سياقات الاقتحام والاحتجاز والحواجز، بما قد يرقى—وفق التوصيف الأممي—إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية<sup>2</sup>. كما أُشير إلى أن العنف القائم على النوع الاجتماعي شكّل سمة مستمرة ومدمّرة للنزاع، وليس مجرد أثر جانبي له.

إلى جانب ذلك، أسهمت ظروف النزوح، والفقر، وتراجع الوصول إلى الخدمات الأساسية، في مضاعفة هشاشة النساء والفتيات، وزيادة تعرضهن لمخاطر الزواج القسري، والاستغلال، والاتجار بالبشر، والعنف خارج ساحات المواجهة المباشرة. وبذلك، لم يقتصر أثر النزاع على العنف المباشر، بل امتد ليشمل تفكك شروط الحماية اليومية، التي كانت تحدّ—ولو بشكل محدود—من اتساع نطاق هذه الانتهاكات. تشير تقارير لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن سوريا ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى أن الانتهاكات التي طالت النساء لم تكن تبعات عرضية للحرب، بل ارتبطت في كثير من الحالات بأنماط عنف ممنهجة، استُخدمت ضمن سياقات أوسع من السيطرة والعقاب الجماعي.

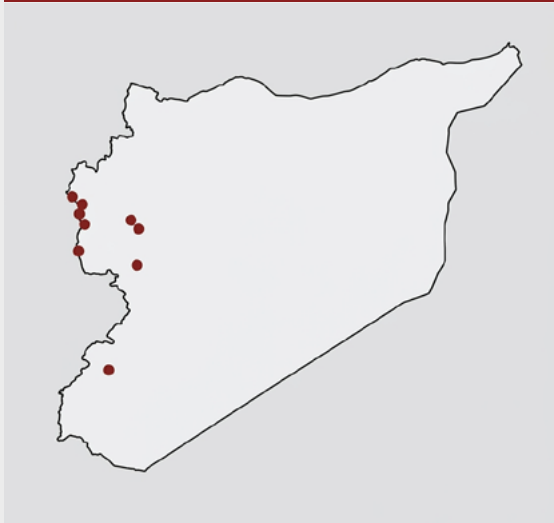
يرصد هذا التقرير حالات الاختطاف والإخفاء القسري التي استهدفت النساء السوريات، لا سيما من الطائفة العلوية منذ شباط/فبراير 2025، إضافة إلى الانتهاكات التي وقعت في سياق الهجمات على السويداء في تموز/يوليو 2025. كما يحلل أنماط هذه الانتهاكات، وظروف وقوعها، وآثارها النفسية والاجتماعية والاقتصادية على الناجيات وأسرهن، إلى جانب استعراض الاستجابات المحلية والدولية لها، وتقديم توصيات تستند إلى المعايير الحقوقية الدولية.

<sup>1</sup>سؤال وجواب: العنف الجنسي في النزاعات المسلحة | اللجنة الدولية للصليب الأحمر

<sup>2</sup>جرائم حرب/ جرائم ضد الإنسانية

# نبذة عن الحالات والتوزيع الجغرافي لاختطاف النساء العلويات أو إخفائهن قسرياً

في عام 2025، رصد اللوي النسوي السوري 82 من حالات الاختطاف في الساحل السوري، وريف حماه الغربي وحمص:

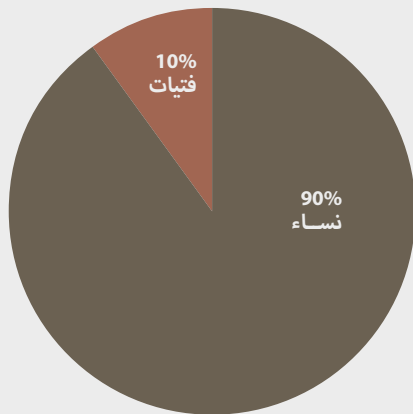


**82 حالة**، معظمها نساء (90%)، وفتيات (10%)، تتراوح أعمارهنّ غالباً بين 15-40 عاماً. المناطق: تتركز الحالات في الساحل (اللاذقية، طرطوس، جبلة، صافيتا)، حمص، حماة (مصيف، سهل الغاب)، ودمشق.

**الحالة: نحو 60%** ما زلن مفقودات، ونحو 40% تم الإفراج عنهنّ (بعضهنّ بعد أسابيع/شهور، مع إشارات إلى عنف/ابتزاز).

**التوثيق: الحالات** موثّقة عن طريق (شهادات أقارب، فيديوهات، تسجيلات كاميرات مراقبة، وشهادات الناجيات)، لكنّ الإجراءات الرسمية ضعيفة (تقارير شرطة في بعض الحالات ومن دون متابعة).

**التقاطع: الضحايا** متزوجات أو أمهات (مع أطفال)، ما يُضاعف الأثر العائلي؛ المناطق أغلبها ريفية بأغلبية علوية، والاختطاف في أماكن عامة (طرق، محطات باص) أو مرافق لعمليات عسكرية كما في اجتياح الساحل في آذار 2025.



82 حالة خطف تتراوح أعمارهنّ غالباً بين 15-40 عاماً.

# الاختطاف والانتهاكات في السويداء



يرصد هذا التقرير حالات اختطاف النساء، والفتيات، من الطائفة الدرزية في محافظة السويداء، خلال أحداث يوليو/تموز 2025، بالإضافة للانتهاكات الجنسية القائمة على النوع الاجتماعي، ويحللها ضمن سياق أوسع من العنف المرتبط بالنزاع المسلح والانتهاكات، ذات الطابع الجندي والطائفي في سوريا. ويستند التقرير إلى منهجية تحقق متقاطع عن بعد، شملت تحليل مصادر مفتوحة، وتوثيق صور وفيديوهات وشهادات شهود وشاهدات وناجيات ومقربين ومقربات منهن، إلى جانب مراجعة تقارير منظمات حقوقية دولية ومحلية، إضافة إلى التعاون الوثيق مع مجموعات توثيق محلية، ونشطاء وناشطات، بما في ذلك تبادل الملفات. كما يراعي التقرير القيود المرتبطة بإمكانية الوصول إلى المعلومات المتعلقة بهذه الانتهاكات، في ظل محدودية البيانات في بعض الحالات وحساسية الملف.

وبحسب ما أمكن التحقق منه، تم الإبلاغ في الأيام الأولى عن نحو 190 حالة اختفاء لنساء وفتيات، تبين لاحقاً أن جزءاً منها كان مرتبطاً بفقدان الاتصال المؤقت. ومع استمرار التوثيق، لاحقاً تم معرفة مصير المختفيات الموثقة أسماؤهن ضمن القوائم خلال الأشهر التي تلت، ممن كانوا مختطفات ونُقلن إلى محافظات أخرى، أو كنَّ بمرکز إيواء في محافظة درعا، أو تم نقلهنَّ إلى دمشق، كما تم التواصل مع عائلات البعض، أكدت العائلات التواصل مع عدد من الحالات، اللاتي ما زلن في القرى مع بعض أفراد العائلة، ولم يكن ممكناً التواصل معهن سابقاً. كما أُفرج عن المختطفات، اللواتي تم توثيق أسمائهنَّ وتبين وجودهنَّ في محافظات أخرى، عبر وساطات محلية أو دولية، أو عبر صفقات تبادل، أو إطلاق سراح غير مشروط، مع تسجيل وفيات مؤكدة في بعض الحالات، دون وضوح ملابساتها.

ومن الجدير ذكره أنَّ إطلاق سراح المختطفات لاحقاً، لا يسقط الجريمة وأثارها الممتدة، إذ تبقى المسؤولية القانونية قائمة على الجناة، فيما تستمر التداعيات النفسية والاجتماعية على الناجيات وذويهنَّ والمجتمع عمومًا.

وتشير المعطيات التي تم التحقق منها، إلى أن أحداث السويداء وقعت في سياق بيئة توتر وتصعيد سبق الهجمات، سبقها وصاحبها خطاب كراهية طائفي إعلامي وعلى وسائل التواصل الاجتماعي تضمّن، وفق مصادر حقوقية، خطاب تحريضي يدعو للعنف ضد الدرزي، بما في ذلك دعوات استهدفت النساء. وقد ترافقت هذه البيئة مع عمليات عسكرية تصاعدت في منتصف يوليو/تموز 2025.

وقعت الهجمات على مرحلتين رئيسيتين: في 13 تموز/يوليو 2025، نُفذت عمليات اقتحام في مدينة السويداء وريفها، تخللتها حالات اختطاف نساء وفتيات نُسبت، وفق شهادات محلية ومصادر متعددة، إلى قوات حكومية، وعناصر مرتبطة بها. وفي 18 تموز/يوليو 2025، شهدت مناطق في الريفين الغربي والشمالي هجمات أوسع نفذتها مجموعات مسلحة ذات طابع عشائري، تضمنت عمليات اختطاف جماعي، ورافقها، بحسب شهادات، خطابات طائفية تحريضية تضمّنت توصيفات مهينة للنساء.

## الاختطاف والانتهاكات في السويداء

استهدفت بدرجة كبيرة المدنيين والمدنيات من الطائفة الدرزية على أساس طائفي بنمط جنساني واضح، وشملت هذه الانتهاكات الإعدام خارج نطاق القضاء خلال مدهامات المنازل والطرق، حيث فُصل الرجال والفتيان عن النساء في كثير من الحالات، ثم جرى سلب ممتلكاتهم، وتعرضوا لإهانات ذات طابع ديني، قبل إطلاق النار عليهم من مسافة قريبة.

كما سجلت حالات قتل لنساء وفتيات أيضاً، إضافةً إلى إجبار بعضهن على التعري قبل قتلهن. ووثق التقرير تدنيس جثث القتلى، بما في ذلك حرقها أو التمثيل بها ونشر صورها على الإنترنت. كما شملت الانتهاكات الاحتجاز التعسفي والاختطاف الواسع الذي طال على وجه الخصوص الرجال الدرور، وما رافقه من معاملة قاسية ومهينة ترقى إلى التعذيب وفق تعريف اتفاقية مناهضة التعذيب<sup>4</sup>، وشملت الضرب المبرح، والإهانات ذات الطابع الديني، والحلق القسري للشوارب واللحى، إضافة لطلب الفدية والابتزاز، واحتجاز بعضهم في درعا ثم في سجن عدرا المركزي.

كذلك يشير التقرير إلى وقوع عنف جنسي، وعنق قائم على النوع الاجتماعي، من بينها حالة اغتصاب موثقة لفتاة أمام والدتها، إلى جانب بلاغات أخرى قيد التحقيق، إضافة إلى تهديد النساء بالعنف الجنسي، والتفتيش المهين، والتعري القسري. ويؤكد التقرير أيضاً استمرار الأزمة الإنسانية في السويداء في ظل نزوح واسع، وانعدام الثقة، وتعذر عودة الأهالي بسبب الخوف والقيود الأمنية، واستمرار التوتر بين الطوائف، مع غياب إطار أمني موثوق ومساحة مدنية آمنة، ما يجعل المساءلة وكشف مصير المفقودين والمفقودات والإفراج عن المحتجزين والمحتجزات تعسفاً شرطاً أساسياً لأي مصالحة أو استقرار.

تشير الأنماط الموثقة، إلى أنّ عمليات الاختطاف وقعت في سياق استهداف قائم على الهوية الطائفية، ترافقت مع استخدام النساء، في بعض الحالات، كوسيلة ضغط على المجتمع المحلي للاستخدام السياسي. سبق هذا الاستهداف موجات من التحريض الطائفي، وخطاب الكراهية، على وسائل الإعلام، ووسائل التواصل الاجتماعي. يعكس هذا النمط تقاطع العنف الجندري مع الاستهداف الطائفي، حيث يُستخدم جسد المرأة كوسيلة لإيصال رسائل جماعية تتجاوز الضحية إلى مجتمعها.

وثق اللوي النسوي السوري، بالتعاون مع الناشطات والناشطين في المجتمع المحلي داخل السويداء ومجموعات التوثيق، انتهاكات بالغة لحقوق الإنسان، وجرائم قد ترقى لجرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية بحق المدنيين وبينهم نساء وأطفال، كما وثق شهادات حول عدد من الانتهاكات الجنسية، والعنف الجنسي القائم على أساس الهوية، وفي سياق التمييز ضد النساء الضحايا بسبب هويتهن الطائفية، وحصل على صور تثبت حصول انتهاكات بالغة لحقوق الإنسان وعنف جنسي، تضمنت القتل والتمثيل بالجثث، وتعريتها والتمثيل بالأجزاء الحساسة من الجسد، في انتهاك صارخ لكرامة الضحايا يُجرّمه القانون الإنساني الدولي<sup>3</sup>، كما تم توثيق انتهاكات جنسية متنوعة حصلت بحق عدد من الحالات من النساء، أثناء الاقتحام من قبل القوات الحكومية والمجموعات المسلحة ذات الطابع العشائري الريفية، ويظل التوثيق الشامل لجميع الانتهاكات محدوداً بسبب قيود الوصمة الاجتماعية وصعوبة الوصول إلى الضحايا؛ غير أن اللوي النسوي السوري وثق الأدلة والشهادات المتاحة، وشارك الملفات مع الجهات الأممية والحقوقية الدولية المعنية.

أشار تقرير لجنة التحقيق الدولية بخصوص السويداء، الذي صدر في آذار 2026، إلى مسؤولية الحكومة بشكل واضح، وذكر أنّ الهجوم الواسع النطاق والمنهجي على السكان المدنيين والمدنيات في السويداء جاء في سياق جهة حكومية رسمية ومنظمة، بسياق وعي حكومي وسياسي لمدى الهجوم والجرائم. وذكر التقرير أنّ القوات الحكومية السورية والمجموعات المسلحة ذات الطابع العشائري ارتكبوا خلال أحداث السويداء، ولا سيما بين 14 و19 يوليو/تموز، انتهاكات جسيمة ومتداخلة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني،

<sup>3</sup>قواعد الحروب: ما هو القانون الدولي الإنساني؟ | أخبار الأمم المتحدة

<sup>4</sup>اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة | OHCHR

## » عمليات الاختطاف

وقعت في سياق

استهداف قائم

على الهوية

الطائفية، ترافقت

مع استخدام

النساء، في

بعض الحالات،

كوسيلة ضغط

على المجتمع

المحلي للاستخدام

السياسي «

لم يتمكن اللوي النسوي السوري من توثيق الانتهاكات بحق المجتمع البدوي في السويداء، لتعذر الوصول إلى المناطق المعنية وصعوبة التحقق الميداني، لكن تقرير لجنة التحقيق الدولية يخلص إلى أنّ جماعات مسلحة درزية في محافظة السويداء، ارتكبت خلال يوليو/تموز واستمرت حتى أغسطس/ آب انتهاكات، جسيمة للقانون الدولي الإنساني في سياق نزاع مسلح غير دولي، استهدفت هذه الانتهاكات خصوصاً المجتمع البدوي على أساس الانتماء المجتمعي، وترافقت مع خطابات كراهية وإهانات ذات طابع تمييزي، استهدفت الضحايا على أساس انتمائهم الديني والثقافي.

وشملت هذه الانتهاكات القتل خارج نطاق القضاء لرجال، وفتيان، ونساء، وفتيات مدنيات، واستهداف مدنيين ومدنيات أثناء فرارهم/ن، وتدنيس جثث القتلى، والاحتجاز التعسفي الجماعي للبدو في أماكن دينية وممتلكات خاصة، إضافةً إلى الاختطاف، بما في ذلك اختطاف نساء وفتيات، حيث وثّق تقرير لجنة التحقيق الدولية الأخير، أنّ عمليات الاختطاف قد طالت نساء بدويات في السويداء، وأفادت بأن جميع عمليات الاختطاف وقعت خلال النزاع المسلح في يوليو/تموز، حيث كانت ثلاث نساء بدويات وفتاة واحدة ما زلن محتجزات لدى الجماعات المسلحة وقت كتابة تقرير اللجنة.

يسلط التقرير الضوء على الآثار الممتدة لهذه الانتهاكات ضد النساء السوريات: العلويات والدرزيات، حيث تواجه الناجيات تحديات نفسية واجتماعية واقتصادية بالغة، تشمل الصدمة، والوصمة الاجتماعية، وصعوبة الوصول إلى العدالة، في ظل بيئة غير مستقرة وغياب آليات حماية فعّالة. ويؤكد التقرير أنّ المعطيات الواردة قيدت بمحدودية الوصول أحياناً، في ظل قيود تشمل التعتيم، والخوف من الإبلاغ، وغياب آليات حماية الشهود، وتشتت المعلومات.

# المنهجية

اعتمد هذا التقرير أقصى درجات الدقة والموثوقية مع الأخذ بالاعتبار البيئة الأمنية المعقدة في سوريا. وشملت المنهجية ما يلي:

- 1** ملفات التوثيق الخاصة باللوي النسوي السوري: تضمنت تحليل مصادر المعلومات المفتوحة، بما في ذلك مراجعة وتقييم منشورات على وسائل التواصل الاجتماعي والشبكات الإعلامية، إلى جانب تحليل مقاطع الفيديو والتسجيلات الصوتية.
  - 2** شهادات الشهود: تم جمع وتحليل شهادات مباشرة وغير مباشرة من الناجيات وأفراد عائلاتهم، بناءً على موافقة مستنيرة، إضافة إلى شهادات شهود وشاهدات من المجتمع المحلي.
  - 3** التحقق من المعلومات: تمت مطابقة البيانات والوثائق عبر مصادر متعددة للتحقق من دقتها.
  - 4** تقارير المنظمات الدولية والمحلية: استند التحليل إلى مراجعة تقارير صادرة عن منظمات حقوق الإنسان الدولية، منها منظمة العفو الدولية ولجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن سوريا التابعة للأمم المتحدة، إضافة إلى تقارير منظمات سورية محلية.
  - 5** إعادة بناء التسلسل الزمني للأحداث: جرى تحليل وتسلسل وقائع الاختطاف والإخفاء القسري بدقة.
  - 6** التحليل الجندي والحقوق: تم تطبيق عدسة تحليل جندي وحقوق لفهم دوافع استهداف النساء، وتكييف الانتهاكات ضمن إطار القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، وتحليل آثارها على المستويين الفردي والمجتمعي.
- كما اعتمدت مقارنة تراعي الصدمات أثناء إجراء المقابلات، بما يحدّ من خطر التسبب بصدمة ثانوية، وتمت حماية هويات جميع مقدمات ومقدمي الشهادات، المباشرة والثانوية، في هذا التقرير، حفاظاً على سلامتهم/ن.

# المحدودية

تؤكد الخبرة في توثيق الانتهاكات المرتبطة بالنوع الاجتماعي في النزاعات المسلحة، أن معظم حالات العنف ضد النساء لا يتم الإبلاغ عنها، بسبب الخوف من الوصمة الاجتماعية أو من ردود فعل المجتمع من لوم أو نبذ للناجيات. وينطبق هذا الواقع على السياق الحالي الذي يغطيه التقرير، حيث أسهمت هذه المخاوف والصدمات في الحد من الوصول إلى شهادات شاملة ومفصلة. كما تتفاوت الأرقام الواردة في التقرير نتيجة لاختلاف المنهجيات، والنطاقات الزمنية بين جهات الرصد المختلفة. بناءً على ذلك، ينبغي قراءة النتائج الواردة في هذا التقرير على أنها صورة جزئية لما حدث، وليست توثيقاً كاملاً لجميع الانتهاكات، التي تعرضت لها النساء والفتيات خلال تلك الأحداث، مع الأخذ في الاعتبار الأثر النفسي والاجتماعي على قدرة الضحايا وأسرهن على الإدلاء بالشهادات. إضافة لذلك:

**شلت المعلومات وغياب التنسيق بين الفاعلين:** أظهرت عملية التوثيق بعض التباين في آليات التعامل مع المعلومات بين الفاعلين المحليين، ما أدى إلى غياب قاعدة بيانات موحدة، وصعوبة تتبع بعض الحالات.

**إشكالية دقة الأرقام وتحديثها:** لا يمكن الاعتماد على أرقام دقيقة أو قوائم محدثة للحالات، في ظل غياب آلية واضحة لتتبع الحالات المتبقية أو التحقق من أوضاعها.

**محدودية المعلومات حول أوضاع ما بعد العودة:** تفتقر المعطيات المتوفرة إلى توثيق كافٍ بشأن ظروف عودة بعض النساء أو أوضاعهن اللاحقة.

**القيود الأمنية (التسييس والتكتم):** تعاملت السلطات المحلية في محافظة السويداء، مع ملف النساء المختطفات والانتهاكات الجنسية، بحذر شديد وسريّة، والعمل على تحديد الجهات المسموح لها بالتوثيق، وهو ما انعكس على محدودية التوثيق الكامل والواسع، وعلى الرغم من ذلك تمكن اللوبي النسوي السوري من التوثيق الجزئي بالتعاون مع مجموعات التوثيق والنشطاء وعائلات الضحايا والناجيات.

**غياب آليات حماية فعّالة للشهود والناجيات:** يفتقر السياق المحلي إلى منظومات موثوقة لحماية الشهود والشاهدات، ولاسيما في القضايا المرتبطة بالاختطاف والعنف الجنسي، وهو فراغ يكرس الصمت ويعيق العدالة.

**الوصمة الاجتماعية والخوف:** ما تزال الوصمة الاجتماعية المرتبطة بالاختطاف، والعنف الجنسي تُشكّل عائقاً كبيراً أمام الناجيات للحديث عن تجاربهن، ما أدى إلى إحجام بعض الأسر عن توثيق الحالات أو متابعتها علناً.

# الإطار التحليلي

يعمل هذا التقرير وفق مقاربة حقوقية تقاطعية، تدرج الانتهاكات ضمن أطر القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وتستند إلى العدسة الجندرية-النسوية في تحليل ديناميكيات الاستهداف وأثره الفردي والجماعي. وفيما يلي المفاهيم والأطر التحليلية الحاكمة لقراءة المعطيات الواردة في هذا التقرير، وفي هذا السياق، تبرز ظاهرة اختطاف النساء وإخفائهن قسرًا، لا سيما على أساس الهوية، بما في ذلك الانتماء الطائفي عند تقاطع النوع الاجتماعي مع الانتماء الطائفي. فاستهداف النساء لا يرتبط فقط بكونهن نساء، بل أيضًا بكونهن ممثلات—في نظر الجناة—لهوية جماعية يُراد معاقبتها أو إذلالها أو الضغط عليها.

ولا يمكن فهم الانتهاكات التي شهدتها السويداء في تموز/يوليو 2025 بمعزل عن هذا السياق الأوسع، إذ جاءت ضمن امتداد لأنماط عنف موثقة طوال سنوات النزاع، استُخدمت فيها النساء كأهداف مباشرة للاختطاف والعنف الجنسي والترهيب المجتمعي. وتكتسب هذه الأحداث خصوصيتها من اقترانها ببعث طائفي واضح، وباستهداف نساء من جماعات دينية محددة في سياق هجمات واسعة.

وتشير معطيات حديثة إلى أن بعض الجهات المسلحة، بما في ذلك مجموعات مرتبطة بالسلطات القائمة، تنظر إلى النساء من خلفيات علوية أو درزية بوصفهن أدوات ضغط ورموزًا لهوية جماعية، الأمر الذي يعزز توظيف العنف ضدهن كوسيلة لإيصال رسائل سياسية واجتماعية تتجاوز الضحايا المباشرة.

في هذا الإطار، يتخذ الاستهداف طابعًا مزدوجًا، طائفيًا، من حيث اختيار الضحايا على أساس الانتماء الفعلي أو المفترض؛ وجندريًا، من حيث الأثر الاجتماعي للعنف الممارس ضد النساء، والذي يمتد ليشمل العائلة والمجتمع من خلال الخوف والوصم وانهيار الإحساس بالأمان.

# تجربة النساء أثناء الاختطاف والاختفاء

القسري في الساحل، حمص،  
ريف حماه الغربي

## سياق الحالات وأنماطها

تشير الأدلة إلى أن معظم الحالات ذات طابع طائفي، وفي عدد محدود من الحالات الموثقة، وُجدت مؤشرات على طلب فدية، إلا أن هذه الطلبات لم تترافق مع تقديم أدلة على الحياة أو معلومات عن مكان الاحتجاز أو آلية تسليم الفدية. في إحدى الحالات، دُفعت الفدية دون أن يُعرف مصير السيدة حتى الآن، بينما أُفرج في حالات محدودة عن الضحايا بعد دفع الفدية، إلا أن بعض الناجيات رفضن لاحقاً التواصل مع وسائل الإعلام أو فرق التوثيق خوفاً من الملاحقة الأمنية، ما يشير الشكوك حول احتمال تورط جهات رسمية بشكل مباشر أو غير مباشر. كما تلقت بعض العائلات رسائل تُطالبها بـ«نسيان» بناتها المختفيات، أو جرى التواصل معها بهدف الشروع بإجراءات طلاق قسرية، يُعتقد أن معظمها تم تحت الإكراه. وتم توثيق حالة واحدة على الأقل لتزويج قسري لفتاة قاصر. وكانت أصغر ضحية طفل يبلغ من العمر 11 شهراً اختطف مع والدته، كما تم توثيق حالة طفلة تبلغ من العمر 3 سنوات اختطفت مع والدتها، بينما تراوحت أعمار باقي الضحايا بين 15 عاماً وحتى أوائل الأربعينيات. وفي بعض الحالات تلقت العائلات اتصالات من أرقام دولية أو محلية من الخاطفين، تضمنت تهديدات بقتل النساء المختطفات وإعادتهن جثثاً إذا واصلت العائلات البحث عنهن.

# شهادات الناجيات حول الاحتجاز والتنقل

أفادت بعض الناجيات اللواتي تمكنّ من الفرار أو أفرج عنهن، بأنهن احتُجزن في غرف مظلمة وتم تخديرهن ونقلهن بين عدة مواقع، وأيضاً أشارت بعض الشهادات الأخرى عن احتجازهن في مكان مظلم، قبل إطلاق سراحهن نتيجة للضغط الإعلامي.

وفي إحدى الشهادات، تصف الناجيات ليلة الإفراج عنهن، حيث دخل رجال ملثمين إلى الغرفة، وهم يحملون أسلحة نارية وسكاكين طويلة. وقاموا قرابة منتصف الليل، بإجبار المختطفات على ارتداء نقاب أسود يغطي كامل الجسد والوجه، قبل نقلهن في مركبة إلى موقع غير معلوم. وبسبب الظلام وغطاء الوجه، لم تتمكن الناجيات من تحديد المكان أو المسار. ثم تُركن في الموقع ذاته الذي جرت فيه عملية الاختطاف. مع تحذير صريح من الخاطفين قبل المغادرة من التواصل مع وسائل الإعلام قائلين:

«نحن نعرف أين نجدكن وأين

نجد عوائلكن.»

يعكس هذا التهديد امتداد العنف إلى ما بعد الاحتجاز، حيث يُستخدم الخوف كأداة لضبط الصمت وإبقاء السيطرة على الناجيات وعائلاتهن.

تحدثت إحدى الناجيات عن نقلها إلى مكان غير معروف. واحتجازها هناك يومين في غرفة مظلمة، يفتح بابها مباشرة على الشارع. وفي اليوم الثالث، نُقلت مجدداً في الشاحنة نفسها إلى موقع آخر. وكانت غرفة الاحتجاز الجديدة تحتوي على كراسٍ وأحذية وطاوله، ولم تكن تشبه شقة سكنية. وأفادت الناجية أنها سمعت صراخ فتاة أخرى كانت تتعرض للضرب، لكنها لم ترها أبداً. وبعد نحو ساعتين، تم نقلهما مرة أخرى برفقة أربعة رجال مسلحين. وعند أحد الحواجز، تبادل أحد الحراس الحديث مع عنصر آخر بطريقة تدل على معرفة سابقة بينهما. ثم توقفت المركبة لاحقاً على جسر، حيث استقبلهم رجل قائلاً: «وصلت الأمانة»، قبل أن تستمر الرحلة لأكثر من 3 ساعات. وصلت الشاحنة إلى منطقة نائية. ثم تم نقلها خارج الحدود.

وتشير هذه المعطيات إلى أن عمليات النقل لم تكن معزولة، بل جرت ضمن بيئة تسمح بالحركة عبر حواجز أمنية، ما يطرح تساؤلات جدية حول مستوى العلم أو التواطؤ.

## استخدام الإكراه لإنتاج روايات قسرية تُنكر الانتهاك، وتُحوّل الناجية إلى أداة لإخفاء الجريمة بدل توثيقها.

كما أفادت ناجية أخرى، وهي امرأة متزوجة وأم، عن اختطافها تحت التهديد بقتل رجال من أسرتها، حيث ساقها الخاطف عبر عدة حواجز أمنية من الساحل إلى الشمال، وأكدت الضحية أنّ الخاطف كان على معرفة ببعض العناصر على الحواجز الأمنية. أفادت تقارير من مصادر متقاطعة للوبي النسوي السوري أنّ الخاطف من المتورطين في مجازر الساحل. تعرضت الناجية للعنف الجنسي من خاطفها، قبل أن يتم احتجازها تعسفيًا في غرفة سجن منفردة لمدة أسبوع، ثم خلالها الضغط عليها للإدلاء بشهادة مصورة أنها خرجت بإرادتها مع عشيقها. كما أفادت الضحية أن رجلًا كان يُشار له «بالشيخ» أشرف على تسجيل الإفادة القسرية، ومورس الضغط عليها لقبول تطبيقها من زوجها وتزويجها قسرًا من خاطفها مقابل الإفراج عنها.

يعكس هذا النمط استخدام الإكراه لإنتاج روايات قسرية تُنكر الانتهاك، وتُحوّل الناجية إلى أداة لإخفاء الجريمة بدل توثيقها.

كما تمت عرقلة وصول الناجية إلى الدعم القانوني أثناء احتجازها التعسفي من قبل جهاز الشرطة (يتحفظ اللوبي النسوي السوري عن تحديده لحماية هوية الناجية)، وتحقق اللوبي النسوي السوري من وصول الخاطف إلى معلومات أمنية من بلاغ اختفاء الناجية، ما يشير إلى ارتباطه بأجهزة رسمية. وتعاملت الأجهزة الشرطة مع الناجية على أنّها متهمّة، وتم إصدار حكم شرعي بحقها لا يستند إلى أي أساس قانوني في التشريعات السورية قبل إخلاء سبيلها.

# الانتهاكات الجسدية والنفسية أثناء الاحتجاز

كما تشير بعض الشهادات إلى حالات نقل قسري للضحايا عبر الحدود، مع وجود مقابل مالي عند تسليمهن لأطراف أخرى، مما يربح ارتباط هذه الحالات بأنماط من الاتجار بالبشر.

يشير ذلك إلى توظيف العنف لإعادة تشكيل هوية الضحية الدينية والاجتماعية، بما يتجاوز السيطرة الجسدية إلى فرض انتماء قسري. كما تعزز هذه المؤشرات احتمال وجود شبكات منظمة تتجاوز الفاعلين المحليين، وترتبط بعض الحالات بأنماط أوسع من الاستغلال والاتجار بالبشر.

في الحالات التي أدلت فيها الناجيات بشهادات مباشرة، وردت روايات متسقة حول استخدام أساليب العنف، والخداع، والاستدراج، والتخدير. كما تحقّق اللوبي النسوي السوري من حالات اغتصاب وحدث حمل أثناء فترة الاحتجاز لبعض الناجيات.

وتتركز أغلب هذه الحالات في مناطق الساحل وريف حماة الغربي ومحافظة حمص. كما تشير المعطيات إلى استخدام الإكراه والتعذيب، وتسجيل فيديوهات ابتزاز أثناء الاختطاف أو الاحتجاز القسري. وتعرضت النساء والفتيات لعنف لفظي ذي طابع طائفي، ولتهديدات بإبادة جماعية تستهدف طائفتهم.

وفي بعض الحالات، صوّر الخاطفون الاختطاف على أنه «طوق نجاة»، مهددين بذبح «النصيرية الكفار»، وفرضوا على الضحية/الناجية اعتناق مذهب الخاطف والزواج ممن يفرض عليها.

أرغم المحتجزون المختطفات على ارتداء النقاب وممارسة طقوس دينية أثناء الاحتجاز، حيث استُخدمت هذه الممارسات كوسيلة لفرض هوية دينية عليهن، وانتهاك حرمتهم الدينية والشخصية، وتعزيز إخضاعهن خلال فترة الاحتجاز.

## الإكراه على ممارسة الطقوس الدينية

## تجربة النساء أثناء الاختطاف والاختفاء القسري في الساحل، حمص، ريف حماه الغربي

السويدياء / عمر حاج قدور / وكالة فرانس برس (AFP)

## الجهات المنفذة

أشارت إفادة الناجيات إلى تعدد الجهات الخاطفة مع تقاطع واضح بينها، يتمثل في ارتباطها بالأجهزة الأمنية التي تشرف على الحواجز الطرقية والمراكز الشرطة. كما أفادت الناجيات أنهن سمعن لهجات عربية غير سورية، ولهجات من عدة محافظات سورية، إلى جانب أصوات ناطقين بالعربية ولكنة أجنبية (غير عربية) ولغات أجنبية، إضافة لرؤية أزياء عسكرية تشبه لباس الأمن العام، وزي عسكري مع عصائب حمراء على الرأس، ما يشير إلى تورط قوات عسكرية رديفة أو موالية للحكومة المؤقتة، مع تواطؤ أجهزة رسمية في عمليات الاختطاف والاختفاء القسري.

# تجربة النساء أثناء الاختطاف والاختفاء القسري في السويداء

العنف الموجه ضدهن اتخذ في بعض الحالات طابعاً بالغ القسوة. في ظل الظروف، التي أحاطت بهذه الأحداث من خوف مستمر، وضغوط اجتماعية، وغياب بيئة آمنة للإفصاح، يبقى من المرجح أن كثيراً من التجارب، التي مرت بها النساء لم تُرو بعد، أو بقيت محصورة في نطاق ضيق داخل العائلات. لذلك فإنّ ما تم توثيقه حتى الآن لا يمكن اعتباره صورة كاملة لما تعرضت له النساء خلال تلك الفترة.

ومن هذه الزاوية، تساعد الأنماط التي ظهرت خلال الهجمات على فهم السياق الأوسع، الذي وقعت فيه حالات الاختطاف. فالعنف الذي تعرضت له النساء أثناء الهجمات، يوضح طبيعة المخاطر، التي كانت تحيط بهن في تلك اللحظة، ويعطي مؤشراً مهماً على أشكال الانتهاكات، التي قد تكون بعض المختطفات تعرضن لها خلال فترة احتجازهن، حتى وإن لم تتمكن كثيرات منهن من الحديث عما مررن به. ولتفسير هذه الأنماط، من المهم النظر إلى آليات الاختطاف والإخفاء القسري التي رافقت هذه الأحداث.

كما ذكر أعلاه، وثّق اللوبي النسوي السوري، بالتعاون مع مجموعات التوثيق المحلية، انتهاكات بالغة شملت العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي: تشير الوقائع التي جرى توثيقها خلال الهجمات التي شهدتها محافظة السويداء، إلى مستوى شديد القسوة من العنف الذي طال النساء والفتيات، حيث وردت شهادات عن ممارسات إذلال تعرّضت لها بعض النساء، شملت تجريدهن من ملابسهن أو العثور على جثث نساء في أوضاع تشير إلى تعرضهن لانتهاكات جسيمة قبل وفاتهن. وفي حالات أخرى، أفادت شهادات محلية بأن نساء تعرضن للقتل أثناء محاولتهن الاحتماء بأماكن دينية، وهي أماكن يُفترض أن توفر ملاذاً آمناً للمدنيين في أوقات العنف.

على الرغم من أنّ ما أمكن توثيقه من هذه الوقائع، ما يزال محدوداً من حيث العدد، فإن طبيعة الانتهاكات نفسها تكشف عن مستوى مقلق من العنف، الذي رافق تلك الأحداث. فهي تظهر أنّ النساء لم يكنّ بمنأى عن أشد أشكال الاعتداء الجسدي، والجنسي، والإذلال خلال الهجمات، وأنّ

## آليات الاختطاف والإخفاء القسري في السويداء

**الدوافع والتوظيف:** تشير المعطيات إلى دوافع ذات طابع طائفي، تهدف إلى إذلال الجماعة وكسر شوكتها، وتوظيف اختطاف النساء كوسيلة ضغط على الفصائل المحلية لتحقيق مطالب سياسية وأمنية.

**الاستهداف:** شمل الاستهداف فئات متنوعة، من طفلات وطالبات جامعيات، إلى ربّات منازل، وموظفات، دون نمط انتقائي واضح، ما يعكس طابعاً واسع النطاق يستهدف مختلف الشرائح الاجتماعية.

**الجهة الفاعلة:** تفيد شهادات محلية وإفادات شهود بأنّ عمليات الاقتحام التي نفذتها قوات حكومية، وعناصر أمنية في مدينة السويداء وقرى في الريفين الشمالي والغربي، ترافقت مع حالات اختطاف لنساء وفتيات، وتبنّت الجهة الفاعلة خطاباً دينياً متطرّفًا.

**الآلية:** عمليات اختطاف مباشرة من المنازل أثناء اقتحامها، غالباً تحت ذرائع التفتيش عن السلاح أو مطلوبين.

الموجة الأولى  
(13 تموز/يوليو  
2025)

الموجة الثانية  
(ابتداءً من 18  
تموز/يوليو  
2025)  
هجمات جماعية  
"فزة العشائر"

**الدوافع والتوظيف:** تشير الشهادات إلى وجود بعد رمزي في استهداف النساء، حيث يُستخدم هذا الاستهداف كوسيلة للضغط على العائلات والمجتمع المحلي نظراً لكون النساء جزءاً من البنية الاجتماعية للمجتمع المحلي مما يُحدث أثراً نفسياً واجتماعياً يتجاوز الضحايا المباشرات وأسرهن.

**الاستهداف:** اتسم بنطاق أوسع مقارنة بالموجة الأولى، مع تركيز على المناطق الريفية الأقل تحصيناً والأكثر هشاشة

**الجهة الفاعلة:** تفيد شهادات ناجين وناجيات بمشاركة مجموعات مسلحة ذات طابع عشائري، قدمت من مناطق مختلفة من سوريا، وتبنّت في سياق الهجمات خطاباً دينياً متطرّفًا.

**الآلية:** هجمات واسعة النطاق استهدفت الطرق العامة والقرى في الريفين الغربي والشمالي، وتضمنت عمليات اختطاف جماعي، بما في ذلك من داخل المنازل.

## من هن النساء المستهدفات

تراوحت أعمار المختطفات بين الطفلات والمراهقات والنساء البالغات، وصولاً إلى 80 عامًا، ما يدل على أنّ الاستهداف لم يكن موجّهًا نحو فئة عمرية محددة، بل اتّسم بطابع واسع وشامل طال النساء عبر مختلف مراحل حياتهن.

لم يكن الهدف الحصول  
على الفدية، بل استخدام  
النساء كأداة لاستهداف  
المجتمع بأكمله.

كما تنوّعت الخلفيات الاجتماعية للضحايا، فشملت طالبات جامعيات، ومعلمات، ومزارعات، وربّات بيوت، الأمر الذي يشير إلى أنّ الدافع لم يكن ماليًا (الحصول على الفدية)، بل ارتبط بمحاولة إحداث صدمة شاملة في النسيج الاجتماعي الدرزي، واستهدافه عبر النساء أنفسهن.

الفترة الزمنية	الجهة المنفذة	نوع الهجمة	المنطقة	التوزيع الجغرافي
13 تموز/يوليو 2025	القوات الحكومية ومجموعات مسلحة موالية	اختطاف منظم من المنازل	مدينة السويداء، ريف السويداء الغربي	
18 تموز/ يوليو 2025 وما بعده	مجموعات مسلحة ذات طابع عشائري موالية للسلطة	هجمات جماعية على القرى	ريف السويداء الغربي (قرى تعارة والدور والدويرة، نجران) ريف السويداء الشمالي (رضيمة اللوا، ذكير، لاهثة)	

## لجنة التحقيق الدولية

وثقت لجنة التحقيق الدولية حالات استهدفت النساء، بمن فيهن المسنّات والفتيات، لا سيما في سياق أحداث "الفرعة العشائرية" يومي 18 و19 تموز/يوليو، التي شاركت فيها مجموعات متنوعة من مقاتلي العشائر، وتشير المعطيات إلى أنّ النساء والأطفال، بمن فيهم الفتيات والفتيان، تم اختطافهم في بعض الحالات عقب مقتل أقاربهم الذكور البالغين، بينما أخذت نساء أخريات بالقوة من منازلهن، وهن بمفردهن وتحت تهديد السلاح.

أخذت نساء  
بالقوة من  
منازلهن،  
وهن بمفردهن  
وتحت تهديد  
السلاح

وقد أُفرج عن بعض المختطفات في اليوم نفسه، في حين احتُجزت أخريات كرهائن، وهذا يُعد انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني، بهدف استخدامها في عمليات تبادل مع محتجزين لدى أطراف أخرى في السويداء. كما أُفرج عن بعضهن لاحقاً عبر عمليات نفذتها قوات الأمن الداخلي، ونُقل معظم المختطفات إلى مناطق في درعا وريف دمشق، بينما أفادت حالة واحدة على الأقل بنقل مجموعة منهن إلى حماة قبل التوصل إلى اتفاق لإطلاق سراحهن.

وتُعد هذه الممارسات بمثابة احتجاز رهائن، وهو ما يشكل انتهاكاً جسيماً للقانون الدولي الإنساني. كما أشارت اللجنة إلى تداول عدد من القوائم، التي تضم أسماء نساء وفتيات مختطفات عقب أحداث تموز/يوليو، وقامت بمراجعتها والسعي لتوضيح مصير المفقودات، حيث تبين أنّ العديد منهن أُفرج عنهن بأمان بعد فترة قصيرة من فقدان الاتصال بعائلاتهن، بينما أُطلق سراح بعضهن خلال الأسابيع والأشهر اللاحقة، فيما عُثر على أخريات متوفيات بعد التعرف على جثثهن، وما تزال 3 نساء من الطائفة الدرزية في عداد المفقودات حتى وقت إعداد تقرير اللجنة.

## آليات إطلاق سراح النساء المختطفات

تم إطلاق سراح بعض النساء عبر صفقات تبادل محدودة، وساطات محلية ودولية، وإطلاق سراح غير مشروط في بعض الحالات. كما تم الإفراج عن حالات فردية بفدية. ولا توجد دلائل على أنّ جميع الحالات قد عولجت عبر آلية واحدة. وفي سياق ما بعد إطلاق سراح النساء المختطفات، برزت تحولات أخرى في تجربة النساء، تتصل بالهوية والمظهر.

### دلالات تغيير المظهر والهوية بعد الإفراج في سياق السويداء

في عدة وقائع ظهر عدد من النساء، اللواتي أعلن عن تحريرهن من الاختطاف في لقاء رسمي مع جهات حكومية<sup>5</sup>. وقد لفت الانتباه أن هؤلاء النساء ظهرن وهن يرتدين الحجاب على الرغم أنهن لم يكنّ معروفات بارتدائه في حياتهن اليومية قبل الحادثة.

هذا التغيير في المظهر، الذي حدث في سياق ظهور رسمي وتحت أنظار جهة حكومية، يحمل دلالات تتجاوز مسألة اللباس بحد ذاتها. بالنسبة لكثير من المتابعين والناشطين المحليين، عدا هذا المشهد مؤشرا على حجم الضغوط، التي قد تكون النساء تعرضن لها خلال فترة الاختطاف أو بعدها، وعلى الحاجة إلى إخفاء مظاهر الهوية الشخصية كوسيلة لتجنب الخطر.

وفي سياق النزاعات، التي يتداخل فيها العنف مع الهوية الدينية أو الطائفية، غالبًا ما تضطر الضحايا إلى تغيير مظهرهن أو إخفاء بعض علامات الانتماء الاجتماعي أو الديني كآلية للبقاء.

<sup>5</sup>Media coverage of abducted women after release

## تجربة النساء أثناء الاختطاف والاختفاء القسري في السويداء

كانت الهوية نفسها  
عنصراً مهدداً ويعرضهن  
للخطر.

ومن هذا المنظور، فإن ظهور النساء بهذا الشكل العلني، قد يعكس واقعا كانت فيه الهوية نفسها عنصراً مهدداً ويعرضهن للخطر. وتشير هذه الوقائع، في دلالتها الأوسع، إلى أنّ تجربة الاختطاف لم تكن مجرد احتجاز جسدي، بل ارتبطت أيضاً بمحاولات التأثير على هوية الضحايا أو الطريقة، التي يظهرن بها في المجال العام، الأمر الذي يعزز الفرضية القائلة بأنّ الاستهداف لم يكن عشوائياً، بل ارتبط بعناصر تتعلق بالهوية والانتماء.

## الآثار الاجتماعية الأولية بعد إطلاق سراح المختطفات

أو تحديات اجتماعية بعد الإفراج عنهن، إذ تميل العديد من النساء إلى التزام الصمت حيال ما تعرضن له، بما في ذلك العنف من الأزواج أو الأخوة أو المجتمع، خشية الوصمة الاجتماعية أو انتشار قصصهن في حال الإدلاء بشهادتهن.

لا تتوفر بيانات موثوقة وكافية بشأن الآثار الاجتماعية اللاحقة، مثل معدلات الطلاق أو الحمل. تشير شهادات عدد محدود من الناجيات إلى توفر درجات من الدعم المجتمعي، إلا أن ذلك لا ينفي وجود ناجيات يواجهن تحديات اجتماعية أو يتعرضن لأشكال من العنف. ولم يتمكن اللوبي النسوي السوري من الوصول إلى أي حالات موثقة لنساء تعرضن لعنف

واجهت عملية التوثيق عدة صعوبات، من أبرزها:

1 الاعتماد على جهود فردية غير مركزية، ما انعكس على اتساق البيانات ويؤثر على نطاق تغطيته.

2 صعوبة الوصول إلى الضحايا، بسبب الخوف والقيود الأمنية والاجتماعية.

3 الحساسية العالية للملف، وما يرتبط بها من مخاطر تؤثر على استعداد الضحايا/الناجيات للإدلاء بشهادتهن.

## تحديات التوثيق

# إنفاذ القانون واستجابة السلطات السورية المؤقتة

## استجابة السلطات في الساحل وحمص وريف حماه

تم توثيق ممارسات تتعلق بطريقة التعامل مع بعض الناجيات بعد الإفراج عنهن، شملت تسجيل شهادات قسرية داخل مراكز أمنية تابعة للسلطات. بعض هذه الشهادات صُوِّرَ وَبُتَّ علنًا، فيما تم الاحتفاظ بشهادات أخرى دون نشرها. وفي إحدى الحالات أجبرت ناجية على الإدلاء بشهادة مصورة في منزلها على الرغم من وضعها الصحي والنفسي الهش، وبحضور عناصر أمنية وأشخاص مرافقين، دون أي مراعاة لمعايير الحماية أو الرضى الحر.

كما تعرضت بعض الناجيات للتهديد بالحبس الانفرادي في حال رفضن الإدلاء بالشهادات وهو ما يُشكِّلُ إكراهًا صريحًا وانتهاكًا لحق الضحية في الصمت وفي التمثيل القانوني وعدم الإكراه.

تشير جميع الشهادات التي تحقق منها اللوبي النسوي السوري إلى أنّ العائلات لم تُشعر بأنّ بلاغاتها حول فقدان قريباتهن قد أخذت على محمل الجد من قبل السلطات. بل أفادت بعض العائلات بتعرضها لعبارات تنطوي على إهانة وانتقاص، من قبيل: «بناتكم منحلات»، «هربن يراذتهن»، أو «أتم غير قادرين على ضبط نساتكم». يقوض هذا الخطاب ثقة العائلات بمؤسسات العدالة، ويحد فعليًا من وصول الناجيات وعائلاتهن إلى الإنصاف والحماية القانونية.

كما يثير النهج الأمني المتبع مع الناجيات قلقًا بالغًا. ففي إحدى الحالات، تم احتجاز شابة بعد الإفراج عنها لدى جهاز الأمن العام لأكثر من خمس ساعات دون توفير رعاية طبية أو دعم نفسي، ثم جرى احتجاز والدها لساعات إضافية قبل السماح له برؤيتها.

» «بناتكم  
منحلات»  
«هرين  
يارادتهن»  
«أنتم غير  
قادرين على  
ضبط نسائكم»  
يقوِّض هذا  
الخطاب ثقة  
العائلات  
بمؤسسات  
العدالة»

وتشير المعلومات الموثقة إلى أنّ الناجيات جرى تلقيهن عبارات محددة، من بينها توجيه الشكر للأجهزة الأمنية، والقول إنهنّ غادرن يارادتهن ولم يكنّ مختطفات، مع منعهن من ذكر أي تفاصيل تتعلق بالجناة أو توصيفهم أو الإشارة إلى مسارات الاختطاف أو أماكن الاحتجاز.

تشكل هذه الممارسات انتهاكاً واضحاً لحقوق الناجيات، وهي حقوق مكفولة بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية<sup>6</sup>. كما تقوِّض أي إمكانية لإجراء تحقيقات جديّة ومستقلة، وتسهم في طمس الحقيقة وحرمان الضحايا من العدالة والإنصاف.

كما تفتقر المؤسسات الأمنية الحالية إلى وجود محققات نساء، ما يثير تساؤلات جديّة حول جودة التحقيقات والشهادات المأخوذة في قضايا حساسة من هذا النوع.

كما توصل اللوبي النسوي السوري إلى معلومات تفيد بأن السلطات السورية المؤقتة تجري دراسات وتقييمات أمنية مرتبطة بنشاط أفراد وجهات فاعلة في هذا الملف، بما في ذلك مدافعات عن حقوق الإنسان يعملن على قضية الاختطاف، إضافة للتحريض العلني ضد بعضهن وضد الجهات الحقوقية عبر وسائل إعلام رسمية أو شبه رسمية، تستخدم خطاباً ممنهجاً يهدف إلى التشكيك بهن وتشويه سمعتهن.

إضافة إلى ذلك، لا يتم إنفاذ القوانين الوطنية النافذة المتعلقة بحماية النساء، رغم استمرار سريانها وفق الإعلان الدستوري المؤقت.

## تحليل الاستجابة الرسمية وخطاب الإنكار

يتسم الموقف الرسمي واستجابة السلطات المؤقتة السورية بالقصور والتقطع والميل إلى الإنكار في تناقض صريح مع حجم الظاهرة الموثقة.

**ففي ملف النساء المختطفات من العليات** أعلنت وزارة الداخلية أنها راجعت 43 حالة، واعتبرت أن 41 حالة منها لا تشكل حالات اختطاف حقيقية. ويعكس هذا الموقف إنكاراً واضحاً وصريحاً لظاهرة موثقة في تقارير صادرة عن الأمم المتحدة ومنظمات حقوقية.

كما يميل الخطاب الرسمي للحكومة المؤقتة، كما ظهر في بيان وزارة الداخلية، إلى تقليص نطاق الظاهرة بدلاً من التحقيق فيها والتعامل معه عبر إجراءات قضائية جديدة.

وبدلاً من تبني توصيف قانوني موحد يفتح باب الاختصاص الجنائي والحماية، ركزت الرواية الرسمية على التشكيك في عدد الحالات، وتصنيف الكثير منها كمغادرة طوعية أو حالات مرتبطة بظروف عاطفية أو أسرية، بما ينفى صفة الاختطاف عنها. يضعف هذا النهج ثقة الضحايا وذويهم في الجهاز الأمني، ويؤخر الاعتراف بأن الحالات الموثقة تندرج ضمن الإخفاء القسري، واستخدام العنف الجنسي كأداة للترهيب والإذلال والسيطرة على المجتمع.

أيضاً يشكل غياب موقف واضح وعلني من اللجنة الوطنية للاختفاء القسري فجوة مهمة، إذ لا يعامل الاختفاء القسري كـ"ملف إنساني" فحسب، بل كجريمة مستمرة تفرض على الدولة واجب البحث والتحقيق والحماية. وبحسب مبادئ القانون الدولي، لا يجوز التذرع بحالة الطوارئ أو عدم الاستقرار لتبرير الإخفاء القسري، وتبقى الحكومة ملزمة بالبحث عن المفقودين والتحقيق والمساءلة.

وعليه، يسهم الصمت المؤسسي لهذه اللجنة في إضعاف وتآكل منظومة العدالة الانتقالية برمتها، لا سيما إن الحكومة المؤقتة أنشأت بنفسها آلية رسمية للمفقودين بموجب المرسوم رقم 19 لسنة 2025. مما يجعل تجاهلها لملف النساء المختطفات تناقضاً مؤسسياً لا يمكن قبوله.

رَكَزَت الرواية  
الرسمية على  
التشكيك في  
الحالات بدل  
التحقيق  
فيها.

## استجابة السلطات السورية المؤقتة في السويداء

تعتبر السلطة طرفاً متورطاً في الانتهاكات التي ارتكبت بالسويداء، ما يجعلها غير حيادية، بل فاعلاً مباشراً فيها، وهو ما يثير شكوكاً جديّة بشأن قدرتها أو نيتها في المحاسبة وتحقيق المساءلة.

وتكشف النتائج التي توصلت إليها لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن سوريا أنّ أحداث تموز/ يوليو في السويداء، اتسمت بوقوع انتهاكات جسيمة ومنهجية، شملت عمليات قتل خارج نطاق القضاء وإعدامات موجزة<sup>7</sup> طالت مدنيين ومدنيات، لا سيما من المجتمع الدرزي، وذلك في سياق مدهمات للمنازل واشتباكات في المناطق السكنية. وتشير اللجنة إلى أنّ القوات الحكومية السورية، بما في ذلك أفراد من الجيش العربي السوري وقوات الأمن الداخلي، شاركت في هذه العمليات إلى جانب مقاتلين تابعين للجماعات المسلحة ذات الطابع العشائري، وأنّ هذه الأطراف عملت بصورة متزامنة ومنسقة خلال الفترة من 14 إلى 16 تموز/يوليو 2025، في إطار عمليات أوسع شهدتها المحافظة قبل انسحاب القوات الحكومية<sup>8</sup>.

وتُظهر الوقائع الموثقة التي ذكرتها لجنة التحقيق الدولية أنّ هذه الانتهاكات لم تكن حوادث معزولة، فقد اتسمت بأنماط متكررة وممنهجة، كما تشير إلى أنّ العنف كان موجّهاً على أساس الانتماء المجتمعي والطائفي، وهو ما يرقى إلى انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني، وقد يندرج ضمن نمط اضطهاد ممنهج لفئة سكانية محمية.

كما أشارت اللجنة أيضاً إلى أنّ هذه الانتهاكات وقعت في سياق عمليات كانت القوات الحكومية على علم بها، سواء من خلال وجودها المباشر في مواقع

<sup>7</sup> المقترّر الخاص المعنيّ بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً | OHCHR

<sup>8</sup> Syria: New investigation reveals evidence government and affiliated forces extrajudicially executed dozens of Druze people in Suwayda

<sup>9</sup> ألف - نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية

الأحداث أو من خلال مشاركتها في التنسيق مع مجموعات مسلحة أخرى، ويشير ذلك إلى وجود قدر من السيطرة أو الإشراف، أو على الأقل العلم المسبق أو اللاحق بالانتهاكات دون اتخاذ تدابير فعالة لمنعها أو وقفها. كما أنّ استخدام المقاتلين تابعين للجماعات المسلحة ذات الطابع العشائري في العمليات، واعتبارهم جزءاً من العمليات العسكرية خلال الفترة المعنية، يثير مسائل تتعلق بإسناد الأفعال إلى الدولة في حال وجود سيطرة أو توجيه فعلي، وفق المادة 28 من نظام روما الأساسي<sup>9</sup>.

وعلى الرغم من خطورة الانتهاكات الموثقة واتساع نطاقها، أشارت اللجنة إلى غياب تحقيقات مستقلة وشفافة وفعّالة في هذه الوقائع، وهو ما يدل على استمرار بيئة الإفلات من العقاب.

وتُبرز هذه الوقائع، في مجملها، مسؤولية الحكومة المؤقتة ليس فقط عن الأفعال التي ارتكبتها عناصرها أو تمت بالتنسيق معها، بل أيضاً عن إخفاقها في اتخاذ التدابير اللازمة لمنع هذه الانتهاكات أو وقفها أو التحقيق فيها ومحاسبة مرتكبيها، وهو ما يرقى إلى انتهاك لالتزاماتها الدولية بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

# الإطار القانوني وفجوات إنفاذ القانون

## الإطار القانوني المحلي

ينطبق على الوقائع عدد من القواعد الأساسية في القانون السوري، ولا سيما:

- 1 حظر الاحتجاز غير القانوني والاختطاف.
  - 2 تجريم الإكراه والتهديد والاعتداء.
  - 3 وجوب احترام الكرامة الجسدية والنفسية.
  - 4 التزامات النيابة العامة وأجهزة الضابطة العدلية بفتح تحقيقات جدية عند ورود بلاغات موثوقة.
- كما أنّ التزويج القسري في حال ثبوته، يشكل انتهاكاً لحرية الاختيار والرضا، ويُعد باطلاً قانونياً.

## الإطار القانوني الدولي

على النوع الاجتماعي، إضافة إلى القواعد التي تعتبر الإخفاء القسري جريمة مستمرة وتفرض التحقيق الفوري والفعال.

كما أنّ دعوة الأمم المتحدة لاعتماد مقاربات حساسة للنوع الاجتماعي تعني أنّ أي استجابة، لا تدمج منظور يستند على النوع الاجتماعي وعلى تجارب النساء ستبقى ناقصة قانونياً وعملياً.

أما دولياً، فعلى الرغم من أن سوريا لم تنضم إلى نظام روما الأساسي المعاهدة المنشئة للمحكمة الجنائية الدولية. لكنها صادقت على بروتوكول باليرمو<sup>10</sup> لمنع ومعاينة الاتجار بالأشخاص عام 2009، غير إن تفعيله يتطلب تشريعات وطنية تُجرّم الاتجار بالنساء بشكل صريح.

كما تنطبق على سوريا التزامات بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وحظر التعذيب، والالتزامات المتعلقة بالعنف القائم

<sup>10</sup>Protocol to Prevent, Suppress and Punish Trafficking in Persons Especially Women and Children, supplementing the United Nations Convention against Transnational Organized Crime | OHCHR

# أوجه القصور في إنفاذ القانون على المستوى الوطني

يعاني إنفاذ القانون على المستوى الوطني في قضايا الاختطاف والإخفاء القسري من ثلاث عثر رئيسية:

1  
قصور في التعامل الجدي مع التبليغ والتحقيق

تشير تقارير حقوقية إلى أنّ الشكاوى المقدّمة من قبل عائلات النساء المختطفات لا تقود في كثير من الحالات إلى إجراءات فعلية أو إلى فتح تحقيقات جدية ومستقلة. كما تفتقر هذه الشكاوى إلى المتابعة المؤسسية المنتظمة، إذ لا تتلقى الأسر تحديثات واضحة حول مجريات البحث أو نتائج التحقيق، ما يضعف ثقتها بالجهات المعنية ويحدّ من فعالية آليات التبليغ الرسمية.

2  
غياب الحماية الفورية للضحايا وأسرهن

يؤدي غياب قنوات آمنة وسريّة وحساسة للنوع الاجتماعي إلى جعل التبليغ عن حالات الاختطاف محفوفًا بالمخاطر، سواء من حيث التعرض للوصم الاجتماعي أو الخوف من الانتقام. كما لا تتوفر آليات حماية فورية وفعالة للناجيات وأسرهن، ما يدفع العديد من الحالات إلى الامتناع عن الإبلاغ أو التراجع عنه، ويبقى الضحايا في حالة هشاشة مستمرة.

3  
انعدام المساءلة

لا تظهر المعطيات المتاحة وجود مؤشرات واضحة على توقيفات أو ملاحقات قضائية تتناسب مع حجم وخطورة الانتهاكات المرتكبة. ويعكس ذلك فجوة كبيرة بين النصوص القانونية القائمة وتطبيقها الفعلي، الأمر الذي يسهم في تكريس بيئة الإفلات من العقاب، ويقوّض إمكانية تحقيق العدالة للضحايا والناجيات. ففي الممارسة العملية على المستوى الوطني، لا يبدو أن الإجراءات المتخذة، بما في ذلك تشكيل اللجان أو إصدار التصريحات، كافية بحد ذاتها لضمان الامتثال الفعلي للالتزامات القانونية. إذ يتطلب ذلك تطبيقًا قانونيًا فعالًا يجرّم الاختطاف والاحتجاز غير القانوني والعنف الجنسي، ويوفّر حماية للضحايا والشهود، ويتيح ملاحقة الجناة بشكل فعّال.

وفي ضوء هذا الإطار القانوني، تشير المعطيات المتاحة إلى أن ضعف الاعتراف الرسمي، وغياب التحقيقات المستقلة، وتشتت المسؤولية المؤسسية، تسهم مجتمعة في عدم كفاية إنفاذ القانون مقارنة بالالتزامات المترتبة على الدولة بموجب القانونين المحلي والدولي.

### ضعف المنظومة القضائية

ما ينعكس في ضعف ثقة المجتمع المدني والضحايا بآليات التحقيق المحلية بما في ذلك لجنة التحقيق الوطنية، ويعود ذلك إلى ارتباط تلك الآليات بهياكل السلطة نفسها وهو ما تعكسه الوقائع الموثقة، إذ يشير تقرير لجنة التحقيق الدولية أذار/مارس 2026 إلى تورط عناصر مرتبطة بوزارة الدفاع في الانتهاكات التي شهدتها السويداء، وفي سياق أوسع تفيد معطيات موثقة بتورط مقاتلين، بمن فيهم عناصر أجانب، في جرائم اختطاف نساء علويات، إضافة إلى تسجيل حالات تهديد للأسر لوقف المطالبة بالنساء المختطفات كما تشير هذه المعطيات إلى امتناع السلطات عن إجراء تحقيقات جدية في قضايا الاختطاف، بل وأنكرت هذه الجرائم، مما يُضعف مصداقية أي تحقيقات يُفترض أن تُجرى داخليًا.

يُعدّ الجهاز القضائي في سوريا، في شكله الحالي، غير قادر على أداء دوره في تحقيق العدالة ومساءلة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة، ولاسيما في القضايا التي تنطوي على جرائم خارج نطاق القانون، مثل القتل خارج القانون، والاختطاف، والعنف الجنسي، كما وثقته لجنة التحقيق الدولية في أحداث السويداء.

كما تعاني المنظومة القضائية من ضعف في نصوصها التشريعية الأساسية، حيث لا يجرم القانون السوري الجرائم الدولية، مثل جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية، بشكل صريح وواضح، ما يحدّ من قدرة القضاء المحلي على التعامل معها وفقاً للمعايير الدولية للعدالة الجنائية. ويُضاف إلى ذلك غياب استقلال فعلي للمؤسسات القضائية عن السلطات التنفيذية والأمنية، وهو

### الإفلات من العقاب

السلطات المركزية أو الميليشيات المرتبطة بها، بما في ذلك الإعدامات الميدانية، الاختطاف، والاعتداءات الجنسية. وتُعد هذه الحالة من العجز المؤسسي في التحقيق والمساءلة، انتهاكاً لالتزامات الدولة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، التي توجب على الدول التحقيق في الانتهاكات الجسيمة وعدم التمييز في تطبيق القانون.

وفي ظل غياب آليات وطنية فعالة للمساءلة، يُنظر إلى سلوكيات النظامين الأمني والقضائي الحاليين في سوريا على أنها تسهم في ترسيخ الإفلات من العقاب بدلاً من تحقيق العدالة، ما يعمّق من معاناة الضحايا ويعرقل جهود المصالحة الوطنية وإرساء حكم القانون في المرحلة الانتقالية.

في الواقع، ورغم وجود بعض النصوص في القانون الجنائي السوري، تُجرّم أعمالاً مثل الاختطاف والعنف الجنسي والقتل غير القانوني، إلا أنّ تطبيق هذه النصوص لا يتم بفعالية حين يكون المتورطون من أفراد القوات الحكومية أو الميليشيات الموالية لها، إذ تشير تقارير حقوقية إلى أنّ الإجراءات القضائية المحلية لم تسفر عن تحقيقات مستقلة وشفافة أو محاكمات حقيقية في هذه القضايا ومحاسبة القادة والمسؤولين عن هذه الانتهاكات.

ويؤدي غياب التحقيقات القضائية المستقلة والشفافة إلى تعزيز مناخ الإفلات من العقاب، الذي رصدته لجنة التحقيق الدولية، حيث لم تُفتح أية ملفات قضائية جدية تتناول الجرائم المرتكبة من قبل

## دور وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

كما لم تصدر الوزارة موقفاً علنياً حازماً يدين الاختطاف بوصفه انتهاكاً جسيماً لحقوق النساء، رغم صدور مواقف دولية من منظمات حقوقية تؤكد مسؤولية دور السلطات السورية في التحقيق والمنع والمساءلة كواجب قانوني وأخلاقي.

ولا يقتصر هذا القصور على الجانب الإداري فقط، بل يعكس ترتيباً للأولويات السياسية والاجتماعية يُهمّش أمن النساء ويُقصيه عن مركز الاهتمام المؤسسي، فعندما تُختزل القضية في "حالات فردية" أو يتم التغاضي عنها، تصبح النساء مسؤولات عن حماية أنفسهن، بينما تُعفى المؤسسات من واجبها في الحماية.

والأخطر إن هذا الغياب المؤسسي للوزارة يضع الناجيات وأسرهن داخل حلقة مزدوجة من العنف: عنف الجهات المسلحة والخاطف، وعنف الوصمة والخوف وغياب الاعتراف المؤسسي.

في الممارسات الجيدة الدولية، تكون الجهة الحكومية المعنية بالحماية الاجتماعية شريكاً رئيسياً في نظام إحالة وطني يربط الشرطة والنيابة والصحة والإيواء والمنظمات الأهلية، مع وجود مراكز متخصصة أو فرق متعددة القطاعات. كما توصي المعايير الأممية بتوفير:

- سكن آمن.
- رعاية طبية ونفسية.
- معلومات قانونية.
- تمثيل أو دعم قانوني.
- حماية الخصوصية ومنع إعادة الإيذاء.

كان على وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في سوريا، أن تؤدي مسؤولياتها المحورية، لاسيما في حالات الاختطاف المرتبطة بالهوية، لكنها غابت الوزارة كلياً عن هذا الملف، ولم تعترف به أو تستجيب له، على الرغم من الاحتياجات الملحة للناجيات وأسرهن، ورغم الالتزامات القانونية الملقاة على عاتقها.

### الغياب المؤسسي

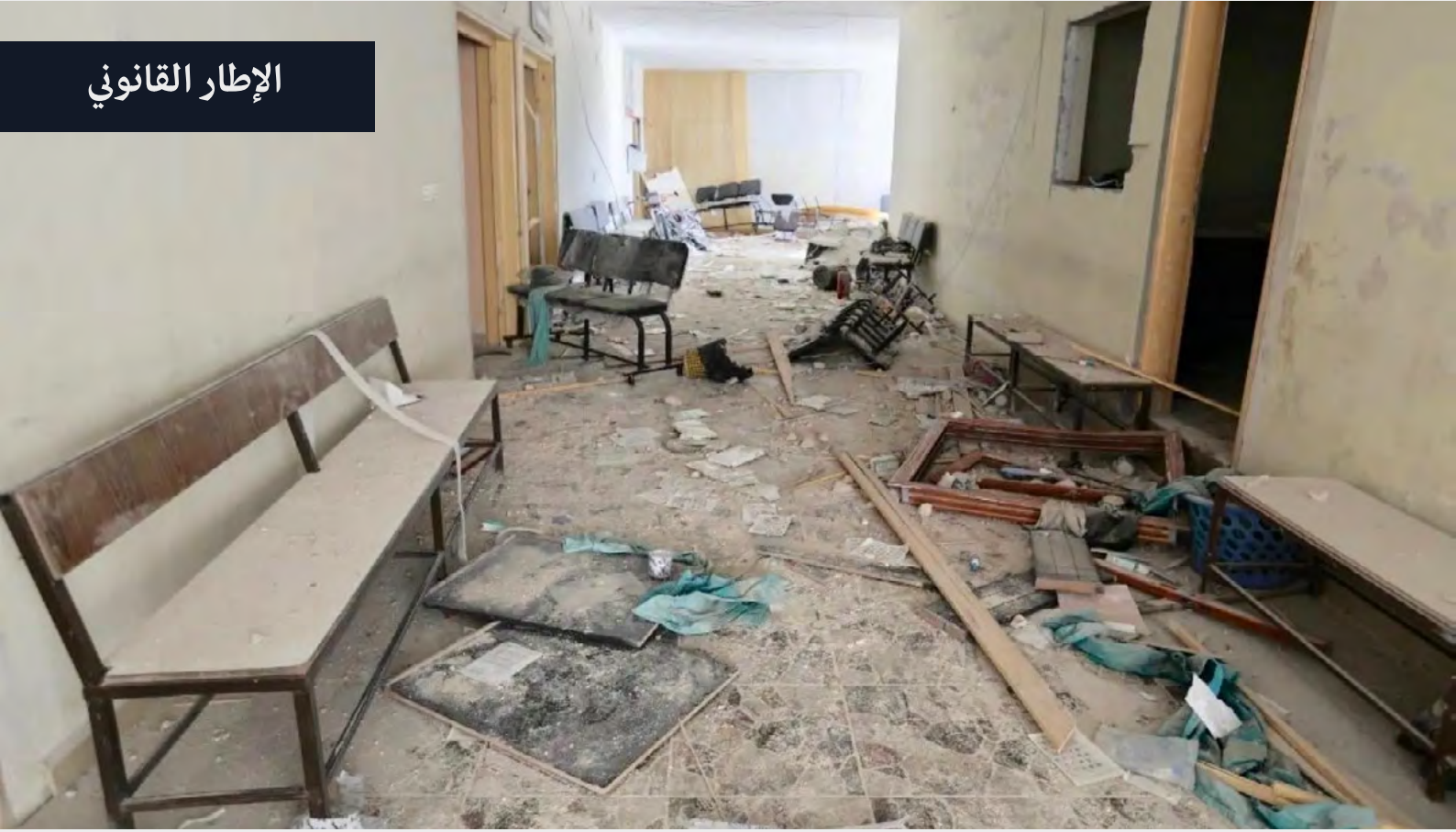
### يضع الناجيات

### داخل حلقة

### مزدوجة من

### العنف.

لم يتم اتخاذ إجراءات توفر الحماية للناجيات من الخاطفين الذين ما زالوا طلقاء، أو لضمان الوصول الآمن إلى خدمات الرعاية الصحية، خصوصاً المتخصصة في حالات العنف الجنسي وتبعاته الجسدية والنفسية. كما لم يتم التعامل مع الملف باعتباره قضية حماية اجتماعية وحقوقية متعددة القطاعات. ولم يظهر تنسيق واضح أو شفاف مع الجهات المعنية مثل الشرطة والنيابة، ومقدمي خدمات الصحة النفسية أو مراكز الإيواء.



## غياب الاستجابة المؤسسية الرسمية

في السويداء ورغم جسامة الانتهاكات المبلّغ عنها بحق النساء، لا تظهر المصادر الرسمية أو الإخبارية أي مواقف واضحة أو تقارير صادرة عن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل تتعلق مباشرة بهذا الملف. كما يشير البحث إلى أن الوزارة لم تتخذ أي موقف معلن يعارض ما يرتكب بحق النساء، بما في ذلك حالات الاختطاف المرتبطة بأحداث تموز/يوليو 2025.

« غابت  
الوزارة  
كلياً عن  
هذا  
الملف.»

واقترنت التصريحات المنسوبة إلى وزيرة الشؤون الاجتماعية على عبارات عامة غير مرتبطة بملف المختطفات، مثل توصيف ما جرى بأنها «بعض الأخطاء» خلال مؤتمر ميونخ للأمن في شباط/فبراير 2026 ألمانيا، بالإضافة إلى تأكيدات عامة حول تمثيل الحكومة المؤقتة للشعب السوري بكافة أفراد، دون أي إشارة إلى إجراءات حماية أو متابعة للضحايا أو مساءلة المسؤولين عن الانتهاكات.

وتقلل هذه الصياغة من خطورة الانتهاكات وتشير إلى تجاهل شبه كامل لمسؤوليات الوزارة تجاه الفئات الأكثر ضعفاً.

يُعد هذا الغياب التام للموقف الرسمي أو الاستجابة المباشرة مؤشراً واضحاً على قصور حاد في الكفاءة المؤسسية، ويشكّل علامة على إخفاق الوزارة في الوفاء بواجباتها الأساسية تجاه المدنيين والمدنيات والمجتمع.

# الأثر الممتد نفسياً ومجتمعياً

## الأثر على الناجيات والمجتمعات المحلية

تعاين الناجيات من تهديد مستمر من الخاطفين أو من الانتقام الطائفي، في ظل غياب آليات حماية مؤسسية فعّالة. وفي الساحل وحمص وريف حماة، تصف الناجيات وبيئاتهن حالة من "حصار منزلي"، حيث تخشى النساء والفتيات الخروج بمفردهن. وتمتد آثار الاختطاف، بوصفه أداة سياسية-اجتماعية، لتتجاوز الناجيات أنفسهن، وتطال المجتمع الأوسع، إذ تسهم في تفكيك النسيج الاجتماعي، وتعزيز الخوف الجماعي، وإعادة إنتاج الانقسامات الطائفية. لا تقتصر معاناة الناجيات على الأعباء الجسدية والنفسية، مثل اضطراب ما بعد الصدمة، وفقدان الثقة بالنفس، والشعور بالذنب والعار، بل تمتد أيضاً إلى مواجهة الشك واللوم بدلاً من التعاطف والرعاية. وفي بعض الحالات، تُوصم الناجية باعتبارها «مصدر عار»، ما يعرضها لضغوط تدفعها إلى العزلة والقلق والخوف، وقد تصل هذه الضغوط إلى حد التزويج القسري كوسيلة لـ"صون الشرف" وتجنّب الوصمة الاجتماعية.



## الآثار النفسية والجسدية للاختطاف والتعذيب والعنف الجنسي

لا تحصل كثير  
من الناجيات  
على الاعتراف  
أو الرعاية  
أو العدالة.

تعد تجربة الاختطاف والتعذيب والاعتصاب من أشد أشكال العنف قسوةً وانتهاكاً للكرامة الإنسانية، وتخلّف صدمات نفسية عميقة تمتد لسنوات طويلة بعد الإفراج عن الناجيات. ويزداد عمق الألم النفسي في ظل غياب الدعم النفسي والعلاج، والدعم الاجتماعي، والعدالة، وهو ما قد يؤدي في الغالب إلى اضطراب ما بعد الصدمة، واضطرابات في المشاعر، والاكتئاب، والعزلة الاجتماعية. كما تتفاقم هذه الآثار في ظل الوصمة الاجتماعية والضغط الاجتماعي والإعلامية، وحالات الإنكار، والضغط التي قد تتعرض لها العائلات، بما في ذلك إجبارها على تغيير الرواية من أجل إطلاق سراح المختطفات أو تجنب الأذى اللاحق.

كما تلعب الوصمة الاجتماعية والصمت دورًا في إدامة هذا الأذى، حيث لا تحصل كثير من الناجيات على الاعتراف أو الرعاية أو العدالة، بينما يستفيد الجناة من ثقافة العار والخوف والإفلات من العقاب (Hir-2025).

تشمل أعراض اضطراب ما بعد الصدمة الاسترجاع القهري للحدث، والكوابيس، وفراط اليقظة، ونوبات الفزع، وتجنب كل ما يذكّر بالتجربة. كما قد يظهر القلق المزمن، والاكتئاب، وفقدان الثقة بالآخرين، والخوف من الأماكن أو الأشخاص المرتبطين بالتجربة، إضافة إلى اضطرابات النوم والتركيز.

ولا يقتصر الأذى على الناجيات، بل يمتد إلى المجتمع الأوسع، حيث يؤثر على أنماط حياة النساء، ويحدّ من قدرتهن على القيام بالأنشطة اليومية الأساسية، بما في ذلك التعليم والعمل والوصول إلى الخدمات الصحية وحتى التسوق، ما يخلق حالة من العزلة العامة، ويقيد دور النساء في الحياة العامة والخاصة.

تؤكد الدراسات النسوية والحقوقية أن استهداف النساء في النزاعات المسلحة لا يحقق للمعتدي إيذاءً مباشرًا فقط، بل يوظف كأداة لفرض الهيمنة، زرع الخوف الجمعي، وتفكيك الروابط الاجتماعية، ويقوّض الانتماء، ويهدد استمرارية الجماعة وهويتها.

وقد تعاني الناجيات أيضًا من الخدر العاطفي، والانفصال، والشعور بالعار أو الذنب، وصعوبة استعادة الإحساس بالأمان حتى بعد انتهاء الاحتجاز. أما لدى الأطفال والمراهقين، فقد تظهر هذه الآثار في شكل تراجع دراسي، وتعلق مفرط بالأهل، وخوف من الخروج، وتغيرات سلوكية ملحوظة.

» هذا النوع  
من العنف  
استهدافًا  
للهوية  
والكرامة،  
وليس للجسد  
فقط. «

تترك الصدمات الناتجة عن الاختطاف والتعذيب آثارًا جسدية طويلة الأمد، من بينها الألم، والإرهاق، واضطرابات النوم، والصداع، وآلام العضلات والمفاصل، ومشكلات الجهاز الهضمي. كما قد تظهر أعراض جسدية مزمنة مرتبطة بالصدمة، مثل التوتر الجسدي المستمر، والضعف العام، والشكاوى الجسدية المتكررة دون تفسير واضح، وتفاقم المشكلات الصحية نتيجة الخوف المزمن والاستثارة المستمرة.

وفي الحالات التي تتضمن تقييدًا، أو تهديدًا بالسلاح، أو نقلًا قسريًا، أو ظروف احتجاز قاسية، يتداخل الأثر الجسدي والنفسي بشكل عميق.

كما أن التعرض للاغتصاب والتعذيب الجنسي يخلف آثارًا نفسية وجسدية معقدة ومتشابكة؛ فمن الناحية النفسية، يرتبط بالاكتئاب والقلق واضطراب ما بعد الصدمة، والشعور بالعار والذنب والإذلال، والعزلة الاجتماعية، وصعوبات الثقة والعلاقات، وقد يترافق مع الصمت أو الإنكار كآلية دفاعية.

أما من الناحية الجسدية، فيشمل الألم المزمن، والإرهاق، والأرق، والندوب، والمضاعفات الصحية، بما في ذلك الأمراض المنقولة جنسيًا، والحمل غير المرغوب فيه. وتُظهر الدراسات أن شدة هذه الآثار لا تتحدد بالاعتداء وحده، بل تتشكل أيضًا بفعل العوامل الاجتماعية والثقافية، مثل الوصمة، ومفاهيم الشرف، وتصورات الجندر، ما يجعل هذا النوع من العنف استهدافًا للهوية والكرامة، وليس للجسد فقط (Dehghan & Osella, 2022).

## الصمت والوصمة بوصفهما امتدادًا للأذى

حيث تُستخدم هذه الانتهاكات الجسد كوسيلة لإنتاج الخضوع والعار والتفكيك النفسي. ومن هذا المنطلق، ينبغي أن يكون التعامل العلاجي أو الحقوقي مع الناجيات مستنيرًا بالصدمة، وحساسًا للجنس والثقافة والوصمة، لا أن يقتصر على تشخيص الأعراض بمعزل عن هذه العوامل (Dehghan & Osella, 2022).

إنّ البُنى الجندرية لا تؤثر فقط في تجربة العنف الجنسي نفسها، بل تمتد إلى الصمت والإفصاح وطلب المساعدة والاستجابة للعلاج. لذا، لا يمكن قراءة صمت الناجيات بوصفه غياب الضرر، بل هو في حالات كثيرة ضررٌ إضافي تفرضه البنية الاجتماعية، ويتطلب التعامل مع هذه الحالات فهمًا علاجيًا لا يفصل الصدمة عن السياق الثقافي والاجتماعي وعلاقات السلطة.

## شهادات الناجيات

ليس عندي ثقة بالسياسة وكذلك بالعالم، لقد خذلونا جميعًا، فالسياسة تبحث عن المصلحة دون التفكير بالناس وما يحصل بهم، وكذلك العالم ليس منصفًا ولا قيمة لكل ما يقال عن حقوق إنسان أو تضامن عالمي."

وفي هذا السياق، تُقرأ هذه الشهادات بوصفها تعبيرًا عن تجربة معيشة تُنتج معرفة حول أثر العنف وتُساءل من خلالها أنظمتها، لا مجرد وصف للألم، بل كمدخل لفهم كيف تُعاد صياغة العلاقة بين الأفراد والمجتمع والدولة تحت وطأة العنف.

تعكس شهادات الناجيات الأثر العميق والمتعدد الأبعاد لهذه الانتهاكات على حياتهن، ليس فقط على المستوى النفسي الفردي، بل أيضًا على مستوى الثقة بالمجتمع والمحيط وبالآخرين، إذ يُفكّك العنف السياسي الإحساس بالانتماء ويُزعزع تصوّر المستقبل.

**تقول إحدى الناجيات من المجازر في السويداء :**

"مشاعري؟ خيبة أمل - فقدان السيطرة والتحكم بمشاعري - شعور بالعجز شعور بالعدم."

**ناجية أخرى قالت:**

"لقد فقدت الثقة بالناس، لقد كنت متحمسة جدًا لسنوات طويلة، عندما نزل للمظاهرات أو التجمعات كُنّا نشعر بالانتماء للسوريين ولسوريا، اليوم ليس عندي هذا الإحساس، كما أشعر بفقدان الثقة بالمستقبل، فأني مستقبل ينتظرنا؟

## الأثر على الرجال في البيئة الاجتماعية

وينعكس هذا الشعور على التماسك العائلي، وقد يرتبط بزيادة احتمالات العنف المنزلي، وتراجع الثقة بالنفس، وانتشار حالات الاكتئاب والانعزال. كما يعاني بعض الرجال من آثار نفسية مباشرة، بما في ذلك أعراض اضطراب ما بعد الصدمة، والقلق، والاكتئاب.

يؤدي اختطاف النساء إلى زعزعة الأدوار الجندرية السائدة، كسر مفهوم المجتمع عن «الرجولة» وفقدان السلطة والمكانة في العائلة. إذ يشعر الرجال (آباء، إخوة، أزواج) بالعجز عن حماية النساء، وهو مفهوم يرتبط بالأدوار الاجتماعية المتوقعة في هذه المجتمعات. مما يولد شعورًا بالفشل والذل، لا سيما في مجتمعات محافظة مثل جبال الساحل أو السويداء.

## الأثر النفسي على الأطفال

ولأننا نتحدث هنا عن سياق الاختطاف المرتبط بالهوية، فقد تتراكم طبقات إضافية من الأثر، تتمثل في الخوف من الاستهداف على أساس الهوية، والشعور بالوصمة، والخوف من التعبير. كما قد يشعر بعض الأطفال/الطفلات بالتخلي، نتيجة عدم قدرتهم/ن على فهم ما حدث، ما ينذر بآثار طويلة الأمد على علاقاتهم/ن الاجتماعية والعاطفية في المستقبل، ويؤثر على نموهم/ن المعرفي والإدراكي والنفسي نتيجة الصدمة.

ويمكن لمثل هذه التجارب ألا تقتصر آثارها على الأطفال الذين عاشوا هذه الصدمات، بل قد تمتد إلى أجيال لاحقة، حيث تُنقل الصدمة عبر الأجيال، بما يؤثر على نظرهم/ن للعالم وللذات والبيئة المحيطة.

يعيش الأطفال، الذين فقدوا أمهاتهم نتيجة الاختطاف أو يجهلون مصيرهن، حالة من فقدان الغامض والحداد غير المكتمل، إذ تبقى الأم غائبة ومجهولة المصير. وهذا ما يضع هؤلاء الأطفال في حالة من القلق المزمن والانشغال الذهني، قد ترافق مع اضطرابات في النوم، وكوابيس، ونوبات بكاء.

كما قد تنشأ لديهم أنماط تعلّق مفرط بالأب أو بمقدمي ومقدمات الرعاية المتبقين/ات، إلى جانب خوف مستمر من فقدان أفراد آخرين من العائلة. وقد تتشكل أعراض مرتبطة بالصدمة، مثل اضطرابات المشاعر، مما ينعكس على إحساسهم بالأمان والانتماء، ويؤثر على قدراتهم التعليمية، وقد يؤدي إلى حالة من العزلة، لا سيما في ظل ما تعيشه الأسرة الممتدة من ضغط وقلق وخوف وتوتر، وكأن عالم الطفل قد انهار فجأة.

## الخدمات النفسية المختصة

حين تمتنع أخريات عن طلب الرعاية الصحية والنفسية بسبب العوائق الاقتصادية أو البعد الجغرافي. وفي كثير من الحالات، يرتبط اللجوء إلى العلاج النفسي بوصمة اجتماعية، حيث لا يُنظر إلى النساء اللواتي يتلقين هذا النوع من العلاج بوصفهن «عاقلات»، ما يفرض عليهن ضغطًا إضافيًا ويحدّ من وصولهن إلى مقدمي ومقدمات الخدمات.

كما يحدّ من الوصول إلى هذه الخدمات محدودية المؤسسات التطوعية والمجانية، وعدم قدرتها على تغطية حجم الاحتياجات المتزايدة.

يُعدّ الوصول إلى خدمات الرعاية النفسية المتخصصة محدودًا جدًّا. إذ تعاني الناجيات من العنف الجنسي والاختطاف من أعراض اضطراب ما بعد الصدمة (PTSD)، بما في ذلك الكوابيس، وفقدان الثقة، والشعور بالذنب، إضافة إلى أعراض الاكتئاب والقلق.

كما أن الخدمات النفسية المتاحة محدودة أو غير متوفرة في كثير من المناطق، فضلًا عن الوصمة الاجتماعية المرتبطة بطلبها، مما يدفع العديد من الناجيات إلى العزلة ويرحمهن من حقهن في التعافي. وتفقد الناجيات، نتيجة التجارب التي مررن بها، القدرة على الثقة بالآخرين، ويخشين انتهاك خصوصيتهن، في

## سبل العيش

**تقول إحدى الناجيات من المجازر في السويداء:**  
"مركتنا على كل الجهات: في البيت، وفي المجتمع، وعلى الصعيدين الاقتصادي والبيئي."

**وتقول أخرى:**  
"لقد فقدت إحساسي بالأمان. أنا خريجة جامعية، لكنني بلا عمل، ولا أدري أين يمكنني أن أعمل بشهادتي، والمستقبل مجهول."

فيما يتعلق بسبل العيش، يؤدي الاختطاف والإخفاء القسري إلى تقويض الاستقلال المالي للنساء، إذ تفقد العديد منهن وظائفهن أو يتجنبن العمل خوفًا، في ظل ضعف الدعم الاقتصادي.

في حمص وريف حماة والساحل، يمنع الخوف النساء من الوصول إلى الحقول الزراعية أو أسواق تصريف المنتجات المنزلية، ما يدفعهن إلى الانخراط في أنشطة ضمن سوق العمل غير الرسمي، التي لا تتطلب مغادرة المنزل، مثل تحضير المنتجات الغذائية.

كما تعاني السويداء، حتى الآن، من آثار الهجوم على مستوى الخدمات الأساسية، بما في ذلك الوصول إلى الاحتياجات المعيشية والرعاية الصحية.

العديد من الطالبات  
توقفن عن متابعة  
دراستهن خوفًا من  
الخطف



## التعليم

أما على صعيد التعليم، فقد توقفت العديد من الطالبات عن متابعة دراستهن في الساحل وحمص وريف حماة الغربي والسويداء، حيث وُثقت حالات انقطاع تعليمي بسبب الخوف من الاختطاف، خاصة خلال النهار، وهو الوقت الذي يُفترض أن يكون مخصصًا للتنقل إلى المدارس والجامعات. ولا يقتصر هذا التوقف على الانقطاع المؤقت، بل يمتد في بعض الحالات إلى ترك الدراسة بشكل كامل، نتيجة استمرار الشعور بعدم الأمان وغياب أي ضمانات للحماية.

ويسهم هذا الواقع في تقييد فرص التعليم والعمل مستقبلاً، ويؤدي إلى إعادة إنتاج دائرة الفقر والاعتماد، خاصة في ظل محدودية البدائل التعليمية أو الدعم المؤسسي للطالبات المتضررات.

# الاستجابات المحلية والدولية

## الاستجابة المحلية

قامت عدة جهات محلية بإصدار بيانات إدانة لعمليات اختطاف النساء في سوريا، من بينها اللوبي النسوي السوري، والحركة السياسية النسوية السورية<sup>11</sup>، وحملة «أوقفوا الاختطاف»، وسوريون من أجل الحقيقة والعدالة<sup>12</sup>. كما نشأت جهود محلية للتنسيق وتقديم بعض خدمات الدعم النفسي الاجتماعي والدعم القانوني، عبر الإحالة المباشرة من فرق التوثيق. إلا أنّ هذه الجهود تُدار في معظمها بشكل تطوعي بين المؤسسات المدنية المعنية، وبقدرة محدودة لا تغطي حجم الاحتياجات.

## استجابة اللوبي النسوي السوري

الإنسان حول السويداء ضمن حدث جانبي. وعلى المستوى المحلي، تعاون اللوبي مع ناشطين وناشطات ومجموعات توثيق وجهات حقوقية، وأقام تواصلًا مستمرًا مع المجتمعات المتأثرة.

كما أصدر عدة بيانات ندد فيها بجرائم اختطاف النساء<sup>13</sup> وآثارها على المجتمع<sup>14</sup>، مؤكّداً إدانة جميع أشكال الاختطاف والاعتداءات ضد النساء والفتيات أينما وقعت. وأشار إلى أنّ استهداف النساء من الأقليات الدينية<sup>15</sup>، مثل العلويات والدرزيات، يأتي في سياق انتهاكات أوسع لحقوق الإنسان تستهدف الأفراد على أساس هويتهم الدينية أو جنسهم.

دعا اللوبي النسوي السوري إلى فتح تحقيقات قضائية مستقلة وشفافة في هذه الانتهاكات، ومحاسبة مرتكبيها، مع ضمان تقديم الدعم النفسي والقانوني والطبي للناجيات، وعدم ترك الضحايا دون حماية. كما نسّق اللوبي عددًا من الاجتماعات مع جهات أممية ودولية وحقوقية، شاركت فيها نساء من المناطق المتأثرة، إلى جانب منظمات نسوية وناشطات من المناطق التي شهدت عمليات الاختطاف والانتهاكات، بما في ذلك الساحل والسويداء.

وتبع ذلك مشاركة ملفات التوثيق التي أعدها اللوبي عبر القنوات الدولية الرسمية مع الجهات الأممية المعنية. كما شارك في اجتماعات مناصرة مع جهات دولية وحقوقية، وقدم إحاطة في مجلس حقوق

<sup>11</sup> بيان الحركة السياسية النسوية السورية حول اختطاف النساء السوريات في الساحل السوري: كرامة المرأة من كرامة الوطن»، 23 نيسان/أبريل 2025.

<sup>12</sup> سوريون من أجل الحقيقة والعدالة، تقرير، «الخطف في سوريا: النساء العلويات الأكثر استهدافاً»، 23 شباط/فبراير 2026.

<sup>13</sup> اللوبي النسوي السوري، بيان، «اللوبي النسوي السوري يندد بالانتهاكات ويطلب إطلاق سراح جميع النساء المختطفات»، 24 آب/أغسطس 2025.

<sup>14</sup> اللوبي النسوي السوري، بيان مشترك، «بيان مشترك حول تقرير اللجنة التي شكلتها وزارة الداخلية بشأن جرائم الاختطاف»، 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2025.

<sup>15</sup> اللوبي النسوي السوري، نداء عاجل، «نداء للتحرّك العاجل من أجل النساء المخطوفات من الساحل»، 19 نيسان/أبريل 2025.

## دور منظمات المجتمع المدني المحلية

على الرغم من شح الموارد والبيئة الأمنية الخطرة، قامت منظمات محلية في السويداء بجهود كبيرة في توثيق الحالات، وتقديم الدعم النفسي الأولي والمساعدة القانونية للناجيات وعائلاتهن. كما يبرز بشكل خاص دور النساء في السويداء، اللواتي لعبن دورًا محوريًا في مجالات الإغاثة، والدعم النفسي والطبي والاجتماعي، إضافة إلى التوثيق.

## الاستجابة الدولية

### لجنة التحقيق الدولية COI

وإجبار على ارتداء النقاب أو ممارسة طقوس دينية أثناء الاحتجاز. وفي إحدى الحالات، أفادت ضحية بأنها اختُطف على يد مقاتلين أجانب، واحتُجزت في إدلب، حيث تعرّضت للضرب المبرح، وأجبرت على ارتداء النقاب، وأبلغت بأن اختطافها تم «لأنها علوية». وفي عدد من الحالات، طُلبت مبالغ مالية كبيرة مقابل الإفراج، بينما بدت الدوافع في حالات أخرى مختلطة أو غير واضحة. كما سُجلت مطالبات فدية انتهازية من أطراف غير مرتبطة مباشرة بالحوادث. ورغم أن هوية الجناة لم تُعرف في معظم الحالات، وثُقت اللجنة حالة واحدة على الأقل تم فيها التعرف على الجناة بوصفهم مقاتلين أجانب مرتبطين بوحدات مدمجة اسمياً ضمن هيكل وزارة الدفاع.

كما أُشير إلى نقل بعض المختطفات إلى إدلب، وتهريب أخريات عبر الحدود الدولية، بما في ذلك إلى لبنان. وبحسب إفادات العائلات، لم تُجر السلطات تحقيقات فعالة، بل تعرّضت بعض الأسر لضغوط لعدم متابعة القضايا. وفي 3 حالات، وُجّهت اتهامات أخلاقية لضحايا اختطاف بعد الإفراج عنهن، قبل أن يُطلق سراحهن لاحقاً، ما يثير مخاوف جدية بشأن معاملة الضحايا داخل النظام القضائي.

أصدرت لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن سوريا تقريرًا في آذار/مارس 2026، تناول التقدم المحدود في مسار الحوكمة وسيادة القانون، وسلط الضوء على التحديات الجسيمة المرتبطة بالمساءلة. كما وثّق التقرير الانتهاكات التي وقعت خلال العام السابق، بما في ذلك 21 حالة اختطاف، شملت أربع فتيات قاصرات و17 امرأة شابة، كانت الغالبية العظمى منهن من النساء والفتيات العلويات، إضافة إلى حالة واحدة لفتاة مسلمة سنّية.

ووقعت معظم عمليات الاختطاف خلال النهار، في الشوارع والأسواق، في محافظات اللاذقية وطرطوس وحماة ودمشق وريف دمشق وحمص. وأفادت اللجنة بأن عددًا من الضحايا تعرّضن أثناء الاحتجاز لسوء المعاملة، بما في ذلك العنف الجنسي. كما وثُقت حالتين تم فيهما اعتقال الضحايا ومقاضاتهما بعد الإفراج عنهما، فيما لا تزال التحقيقات جارية في عشرات الحالات الأخرى.

وتشير المعطيات إلى أنّ هذه الوقائع حدثت في سياق من العنف والفوضى، تخللته استهدافات على أساس الهوية، لا سيما ضد أفراد من المجتمع العلوي، حيث تعرّضت نساء وفتيات لإهانات طائفية، واستجاب،

## أحداث السويداء (تموز/يوليو 2025)

أنها قد ترقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وشملت هذه الانتهاكات استهداف المدنيين والمدنات، والقتل خارج نطاق القانون، والتعذيب، والعنف الجنسي، ونهب الممتلكات وتدميرها، وذلك ضمن ثلاث مراحل متتالية من الهجمات.

وشدّدت اللجنة على إن المساءلة وتحقيق العدالة شرطان غير قابلين للتفاوض، وعلى ضرورة اتخاذ تدابير هيكلية فعالة تحول دون تكرار هذه الانتهاكات.

في تقرير خاص صدر في آذار/مارس 2026، تناولت اللجنة أحداث السويداء التي وقعت بين 14 و19 تموز/يوليو 2025، والتي أسفرت عن مقتل ما لا يقل عن 1707 أشخاص، ونزوح نحو 155 ألفاً، فيما تجاوز عدد المهجّرين 200 ألف من الدروز والبدو.

وخلص التقرير إلى أنّ جميع الأطراف المتحاربة، بما في ذلك القوات الحكومية ومجموعات مسلحة محلية وقبلية، ارتكبت انتهاكات نصنفها اللجنة صراحة على

## إحاطات مكتب المبعوث الأممي

قدّم مكتب المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى سوريا إحاطات متكررة إلى مجلس الأمن، تناولت حالات اختطاف النساء، لا سيما النساء العلويات، إضافة إلى التطورات في السويداء. وحذّرت هذه الإحاطات من تدهور الوضعين الإنساني والأمني، مشيرة إلى مخاطر استخدام أجساد النساء كأداة لتأجيج الصراعات الطائفية.

## خبراء وخبيرات الأمم المتحدة

وأشار الخبراء والخبيرات إلى أن نمط هذه الانتهاكات—بما في ذلك العنف القائم على النوع الاجتماعي، والتهديدات، والتزويج القسري للقاصرات، وغياب الاستجابة الحكومية الفعالة—يدل على وجود استهداف ممنهج للنساء والفتيات العلويات على أسس متقاطعة.

وفي 21 آب/أغسطس 2025، أطلق تسعة من خبراء وخبيرات الأمم المتحدة تحذيراً بشأن موجة من الهجمات المسلحة على المجتمعات الدرزية في محافظة السويداء ومحيطها منذ 13 تموز/يوليو 2025. وشملت هذه الهجمات تقارير عن عمليات قتل، وإخفاء قسري، واختطاف، ونهب، وتدمير ممتلكات، إضافة إلى عنف جنسي وجندي ضد النساء والفتيات. وأشاروا/أشرن إلى تقارير تفيد باختطاف ما لا يقل عن 105 امرأة وفتاة درزية على يد جماعات مسلحة مرتبطة بالسلطات السورية المؤقتة.

ففي 23 تموز/يوليو 2025، أعرب خبراء وخبيرات الأمم المتحدة عن بالغ قلقهم إزاء تقارير بشأن حالات اختطاف مستهدفة، وإخفاء قسري، وعنف قائم على النوع الاجتماعي ضد النساء والفتيات، لا سيما من الطائفة العلوية، في مناطق مختلفة من سوريا منذ شباط/فبراير 2025.

وأشاروا إلى تقارير تفيد باختطاف ما لا يقل عن 38 امرأة وفتاة، تتراوح أعمارهن بين 3 سنوات و40 عامًا، في محافظات اللاذقية وطرطوس وحماة وحمص ودمشق وحلب.

ووفقاً لهذه التقارير، وقعت العديد من عمليات الاختطاف في وضح النهار، أثناء توجه الضحايا إلى المدرسة أو زيارة الأقارب، أو من داخل منازلهم. كما أفادت التقارير بأن عائلات بعض الضحايا تعرضت لتهديدات، وطُلب منها عدم متابعة الشكاوى أو التحدث علناً.

» اختُطفَت نساء  
وفتيات في وضح  
النهار.»

» لم تُجرِ السلطات  
تحقيقات فورية  
وشاملة ومحايدة.»

» تتراوح  
أعمارهن  
بين 3 سنوات  
و 40 عامًا.»

## منظمة العفو الدولية

في 28 تموز/يوليو 2025، أصدرت منظمة العفو الدولية تقريرًا بعنوان: «سوريا: يجب على السلطات التحقيق في حالات اختطاف النساء والفتيات العلويات»<sup>16</sup>.



ودعت المنظمة الحكومة السورية إلى تكثيف جهودها بشكل عاجل لمنع العنف القائم على النوع الاجتماعي، وإجراء تحقيقات فورية وشاملة ومحايدة في حالات اختطاف النساء والفتيات العلويات، ومحاسبة المسؤولين عنها.

كما أفادت المنظمة بأنها تلقت، منذ شباط/فبراير 2025، تقارير موثوقة عن اختطاف ما لا يقل عن 36 امرأة وفتاة من الطائفة العلوية، تتراوح أعمارهن بين 3 سنوات و 40 عامًا، على أيدي مجهولين في محافظات اللاذقية وطرطوس وحمص وحماة.

ومن بين هذه الحالات، وثّقت المنظمة ثماني عمليات اختطاف وقعت في وضح النهار، استهدفت 5 نساء 3 فتيات دون سن 18 عامًا. وفي جميع الحالات الموثقة، باستثناء حالة واحدة، لم تُجرِ قوات الشرطة والأمن تحقيقات فعالة للكشف عن مصير المختطفات أو أماكن احتجازهن.

<sup>16</sup> سوريا: يجب على السلطات التحقيق في حالات اختطاف النساء والفتيات العلويات - منظمة العفو الدولية

# التوصيات

## ضمن إطار أجندة النساء والسلام والأمن<sup>17</sup>

### الوقاية

إعداد خطة وطنية تُلزم الجهات المعنية، بما في ذلك وزارة الداخلية ووزارة الشؤون الاجتماعية، باتخاذ إجراءات فورية.

#### مراكز إيواء آمنة:

إنشاء مراكز إيواء طارئة في المناطق المتأثرة (اللاذقية، طرطوس، حمص، حماة، السويداء)، تضمن السرية وحماية الهوية، وتدار بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني.

#### وحدات تحقيق متخصصة:

تشكيل وحدات شرطية متخصصة، تضم نسبة عالية من النساء، تعمل على مدار الساعة، وتلتزم بروتوكولات حفظ الأدلة والإحالة القضائية الفورية.

#### حظر الاستهداف الطائفي:

اتخاذ تدابير قانونية واضحة تجرّم استخدام الاختطاف كأداة طائفية، وتحدّ من الخطاب التحريضي، مع فرض عقوبات على الجهات المتورطة.

#### الإنذار المبكر المجتمعي:

إنشاء آليات إنذار مبكر، بما في ذلك تطبيقات هاتفية وخطوط ساخنة مخصصة للنساء، تربط الأهالي بفرق الاستجابة، مع توفير خرائط للمناطق عالية الخطورة (الطرق، وسائل النقل، وغيرها).

#### حملات التوعية:

إطلاق حملات إعلامية متعددة الوسائط (التلفزيون، المساجد، الكنائس) لمكافحة الوصم الاجتماعي، وتعزيز خطاب داعم للناجيات.

#### التدريب الأمني والمساءلة:

تنفيذ برامج تدريب إلزامية لعناصر الأمن (الشرطة والجيش) على أجندة النساء والسلام والأمن، مع التركيز على منع العنف الجنسي، وربط التدريب بمدونات سلوك واضحة وآليات مساءلة وتأييد فعالة.

#### الحماية

خطة وطنية للحماية من العنف الجنسي المرتبط بالاستهداف الطائفي:



(نيويورك تايمز)

## التعافي والإنعاش

**الدعم النفسي والاقتصادي:**  
توفير خدمات رعاية نفسية مجانية، إلى جانب برامج دعم اقتصادي تشمل منحًا وفرص تدريب مهني.

### إدماج القضية في العدالة الانتقالية:

إدراج ملف النساء المختطفات والمختفيات قسرًا ضمن مسارات العدالة الانتقالية، بما يشمل كشف الحقيقة والمساءلة.

### إعادة البناء الاجتماعي:

تنفيذ برامج تعليمية ودعم للأطفال، إلى جانب مبادرات لمكافحة الكراهية الطائفية وتعزيز التماسك المجتمعي.

## المشاركة

**خطة عمل وطنية لأجندة النساء والسلام والأمن:**  
إعداد خطة وطنية خلال فترة زمنية محددة، بمشاركة نساء من المجتمعات المتأثرة، بما في ذلك الناجيات وأسر الضحايا.

### مجالس نسوية محلية:

إنشاء آليات محلية تشاركية تقودها النساء في المناطق المتأثرة، لمتابعة الاستجابة ورصد الانتهاكات.

### التمثيل الدولي:

دعم مشاركة النساء السوريات، بما في ذلك الناجيات، في المحافل الدولية، بما في ذلك مجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان.

## الإطار القانوني – الاختفاء القسري

أنّ سوريا لم تصادق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، فإن حظر الاختفاء القسري يُعد من قواعد القانون الدولي العرفي الملزمة.

### التفاعل مع الآليات الدولية والضغط

• صياغة تقارير دورية (ربع سنوية) حول حالات اختطاف النساء، لا سيما في مناطق الساحل، تتضمن توثيقاً مفصلاً لعدد من الحالات الرئيسية، مع تحليل أنماط الانتهاكات، وإسنادها إلى نصوص الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الإخفاء القسري، بهدف تفعيل آليات الإجراءات العاجلة وحماية الضحايا المهددين.

• الاستفادة من قرارات مجلس حقوق الإنسان ذات الصلة بسوريا، ومتابعة تجديد ولايات آلياته (بما في ذلك لجنة التحقيق الدولية)، من أجل ربط ملف اختطاف النساء قانونياً بمسألة "الاختفاء القسري"، وتعزيز إدراجه ضمن أولويات النقاش والمساءلة الدولية.

• تطوير الشراكة مع الهيئات الدولية المعنية بالمفقودين، بما يشمل الانخراط في محاورات وتنسيقات مع:

• اللجنة الدولية للمفقودين<sup>19</sup>

• الآلية المستقلة المعنية

بالمفقودين في سوريا<sup>20</sup>

• الآلية الدولية المحايدة

والمستقلة<sup>21</sup>

• تنظيم العمل المشترك مع هذه الآليات، بما يضمن دمج قضايا اختطاف النساء ضمن الجهود الأوسع لكشف مصير المفقودين، وربطها بعمليات التوثيق والتحقيق وجمع الأدلة على المستوى الدولي.

### بناء قاعدة قانونية وحقوقية للعمل

• تعزيز انخراط مؤسسات المجتمع المدني المختصة بملف الاختفاء القسري، وضمن إدماج ملف النساء المختطفات ضمن نطاق عملها بشكل منهجي.

• تطوير دليل عمل داخلي يوضح تعريف الاختفاء القسري، وفق المعايير الدولية، ويبيّن التزامات الدولة في التجريم والتحقيق، إضافة إلى حقوق الضحايا، بما في ذلك الحق في معرفة الحقيقة والحصول على الجبر.

• تدريب فرق التوثيق المحلية، والمحامين والمحاميات، على استخدام هذا الدليل، واعتماده كمرجع أساسي عند إعداد التقارير القانونية وتوثيق الحالات وصياغة البلاغات.

• تحليل كل حالة اختطاف موثقة، لا سيما الحالات التي تظهر نمطاً منظماً أو تورط جهات مسلحة أو ميليشيات قريبة من السلطة، بهدف تكييفها قانونياً كحالات اختفاء قسري وفق المادة 2 من الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الإخفاء القسري<sup>18</sup>، مع توثيق غياب السجلات الرسمية أو حالات إخفاء المعلومات من قبل الجهات المعنية.

<sup>18</sup> الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري | OHCHR

<sup>19</sup> الصفحة الرئيسية - اللجنة الدولية المعنية بالأشخاص المفقودين

<sup>20</sup> الصفحة الرئيسية | المؤسسة المستقلة المعنية بالمفقودين في سوريا

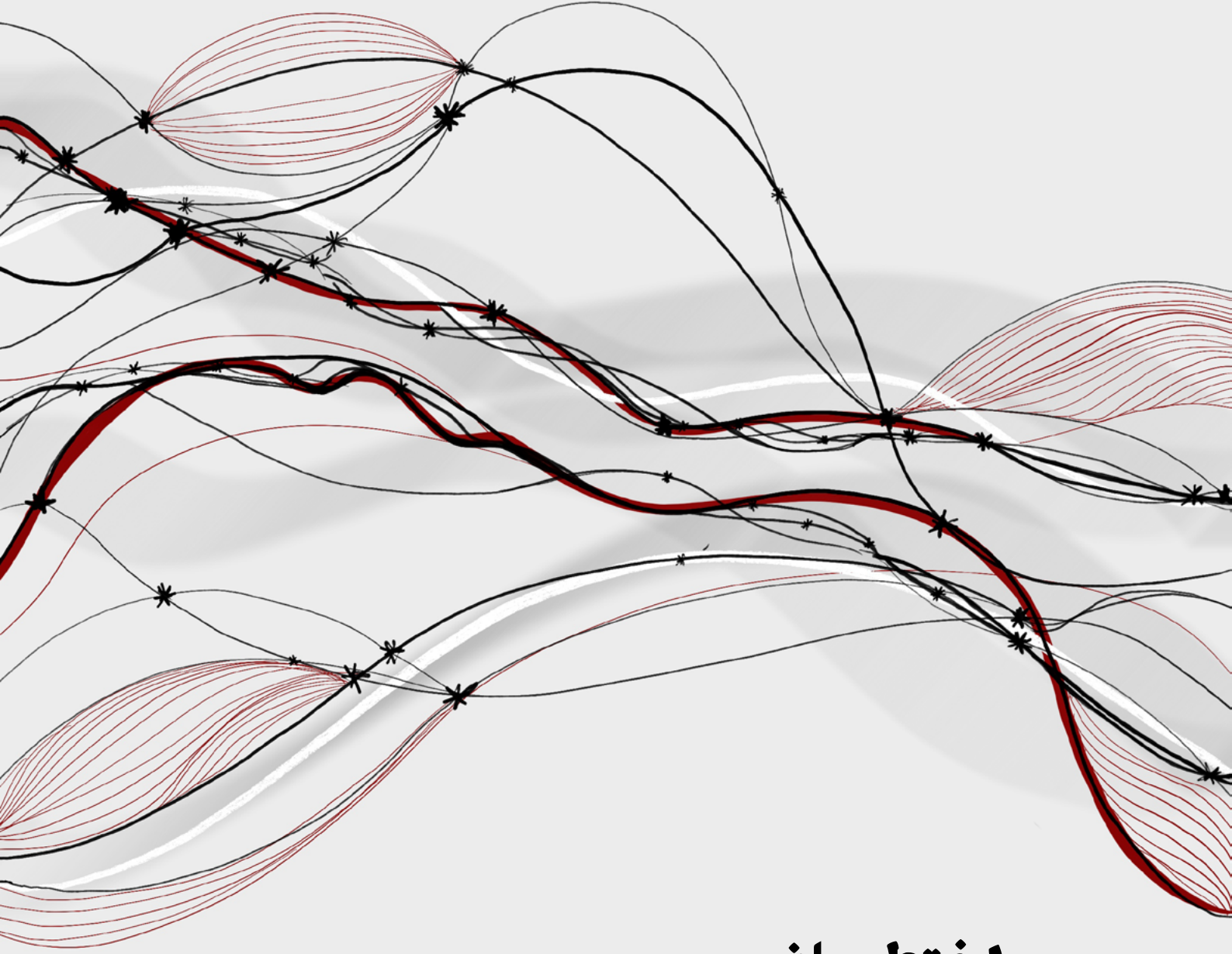
<sup>21</sup> الآلية الدولية المحايدة والمستقلة - سوريا

## مذكرة إحاطة

أولويات التحرك العاجل: 6 توصيات حاسمة لصناع القرار والقيادات الإنسانية ففي ضوء توثيقات اللوبي النسوي السوري، وما خلصت إليه لجنة التحقيق الدولية (آذار/مارس 2026) من أن الانتهاكات في سوريا قد ترقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، تُعرض أدناه خمس أولويات عاجلة للتحرك:

التوصية	الإطار الزمني	
<p><b>استمرار التحقيقات الدولية وتفعيل المسارات القانونية الدولية</b></p> <p>نظرًا لتورط السلطات السورية المؤقتة في الانتهاكات (وفق لجنة التحقيق الدولية)، لا تُعد التحقيقات الداخلية كافية لضمان المساءلة.</p> <p><b>المطلوب:</b> استمرار التحقيق الدولي المستقل، بمشاركة خبيرات في قضايا العنف الجنسي، وتفعيل المسارات القانونية الدولية، بما في ذلك العمل على إنشاء محكمة دولية خاصة بسوريا، واستخدام الولاية القضائية العالمية.</p>	فوري	1
<p><b>إلغاء العفو العام عن الخاطفين وإصدار تشريع يُجرّم الاختطاف الطائفي</b></p> <p>شمل مرسوم العفو العام رقم (39) الصادر في شباط/فبراير 2026، جرائم الاختطاف، ما أرسل إشارة واضحة بالإفلات من العقاب.</p> <p><b>المطلوب:</b> إلغاء فوري لشمول جرائم الاختطاف في العفو، واعتماد نص قانوني يُجرّم صراحة الاختطاف على أساس الهوية، بما في ذلك الانتماء الطائفي، بوصفه جريمة خطيرة لا تسقط بالتقادم</p>	فوري	2
<p><b>إنشاء 5 مراكز إيواء طارئة وتشكيل فرق تحقيق نسوية متخصصة</b></p> <p>تفتقر المناطق المتأثرة (اللاذقية، طرطوس، حمص، حماة، السويداء) إلى بنية حماية للناجيات.</p> <p><b>المطلوب:</b> إنشاء 5 مراكز إيواء آمنة، تُدار بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني، إلى جانب تشكيل فرق تحقيق متخصصة (بنسبة عالية من النساء)، تعمل على مدار الساعة وفق بروتوكولات حفظ الأدلة والإحالة الفورية للنيابة.</p>	خلال 3 أشهر	3

التوصية	الإطار الزمني	
<p><b>إطلاق برنامج تعافٍ نفسي-اقتصادي شامل للناجيات وعائلاتهن</b> تعالى الناجيات من غياب شبه كامل للرعاية النفسية، إلى جانب فقدان مصادر الدخل والعزلة الاجتماعية.</p> <p><b>المطلوب:</b> إطلاق برنامج متكامل يشمل خدمات الصحة النفسية المجانية (بما في ذلك للأطفال والطفلات)، وتعويضات مادية، وبرامج إعادة تأهيل مهني، ودعم تعليمي للطالبات المنقطعات عن الدراسة.</p>	<p>خلال 3 أشهر</p>	<p>4</p>
<p><b>على الحكومة السورية المؤقتة الانضمام إلى والمصادقة على الاتفاقيات والنظم والمعاهدات ذات الصلة.</b> يُعدّ الانضمام إلى الأطر القانونية الدولية خطوة أساسية نحو المساءلة وبناء الثقة، لا سيما في سياق الحاجة إلى معالجة إرث الانتهاكات التي وقعت في ظل نظام الأسد، وضمان عدم تكرارها، بما يشمل القطع مع أنماط الإفلات من العقاب التي سادت خلال تلك الفترة</p> <p><b>المطلوب:</b> انضمام الحكومة السورية المؤقتة إلى الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، بما في ذلك: الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، البروتوكولات الاختيارية لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، قبول آلية الشكاوى الفردية بموجب المادة 22 من اتفاقية مناهضة التعذيب وسحب التحفظات على مواد اتفاقية سيداو، ولا سيما المواد 2 و15 و16 و29</p>	<p>خلال 6 أشهر</p>	<p>5</p>
<p><b>تصنيف حالات الاختطاف المنظم كاختفاء قسري وتفعيل الآليات الأممية</b> يُتيح تصنيف حالات الاختطاف المنظم كاختفاء قسري، وفق المادة 2 من الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، تفعيل التزامات الدولة في التحقيق والكشف عن مصير الضحايا.</p> <p><b>المطلوب:</b> إعداد تقارير دورية (ربع سنوية) توثق حالات اختطاف النساء، مع تكييفها قانونياً كحالات اختفاء قسري عند توافر الشروط، بما في ذلك غياب السجلات الرسمية أو إخفاء المعلومات، وتقديم طلبات إجراءات عاجلة عبر آليات الأمم المتحدة ذات الصلة.</p>	<p>خلال 6 أشهر</p>	<p>6</p>



**اختطاف  
النساء  
السوريات  
حرب على الكرامة**